مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي
من وجهة نظر خبراء التربية

الكلمات المفتاحية: مبررات- ضوابط- تدويل التعليم الجامعي السعودي.

د. أماني محمد بن محمد قليوبي
أستاذ الأصول الإسلامية للتربية المشارك
كلية التربية – جامعة أم القرى
amqaluobi@uqu.edu.sa

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٢/٨ تاريخ قبول نشر البحث ٢٠٢٢/١٢/٢٩

الملخص

هدف البحث الحالي إلى رصد مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظر مجموعة من خبراء التربية، ومن ثم تقديم تصور مقترح لضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي، ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت على أحد أساليب الدراسات المستقبلية وهو أسلوب دلفي، واقتصرت عينة البحث على الخبراء من أعضاء هيئة التدريس تخصصات:(أصول تربية – تربية مقارنة – السياسات التعليمية – إدارة تربوية وتخطيط)، بدرجة : (أستاذ – أستاذ مشارك) في الجامعات السعودية، وبذلك استخدمت الباحثة أسلوب العينات غير العشوائية من خلال تطبيق العينة القصدية، وقد بلغ عدد المستجيبين (٦٣) خبيراً، وكان من أهم النتائج حصول مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي وضوابطه على درجة موافقة عالية جداً من الخبراء، حيث بلغت نسبة الاتفاق على المبررات(٩٩.٢%) ونسبة الاتفاق على الضوابط (٩٧.٦%)، وجاءت أبرز المبررات: الحصول على تصنيفات مرتفعة في المؤشرات العالمية، والاستفادة من الخبرات التعليمية العالمية، وتعزيز فهم التعايش مع الآخر، وتقدير التنوع الثقافي، كما توصلت النتائج إلى أن أهم الضوابط: الاعتراف بالعادات والأعراف السعودية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التدويل، توقيع اتفاقيات لتوضيح الغرض من التدويل وضوابطه لكلا الطرفين، أن تكون الجامعات الأجنبية ذات تصنيف أكاديمي معتمد ومتميز، وبناء على ما أسفر عنه البحث تم اقتراح تصور لضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي.

المقدمة

تعد قضية تدويل التعليم من بين القضايا التي نالت اهتماماً كبيراً على مختلف الأصعدة والتوجهات، حتى أضحت أحد أهم سياقات الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين دول العالم المختلفة. وقد أسهمت التغيرات العالمية المعاصرة من تنامي مجتمع المعرفة، وثورة الاتصالات والمعلومات، واتساع ظاهرة العولمة بتحدياتها المختلفة في

دعم التوجه نحو التدويل، وأصبح الحفاظ على التنوع الثقافي والاعتراف به في المجتمع العالمي مطلب أساس تحرص علية المجتمعات المحلية (سالم، والدهشان ، وبدوى : ٢٠٢١)، لذا سعت كثير من الدول لتدويل قضايا التعليم والتوسع في دائرة التربية الدولية ليشمل كافة مراحل التعليم وعلى وجه الخصوص التعليم العالي، قناعة من مفكريها أن تدويل التعليم يمثل أحد أهم الصيغ التجديدية لتحقيق التنافسية والريادة في التعليم الجامعي.

وقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي عندما تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٩٨م، واعتبرته أحد معايير تقييم مؤسسات التعليم العالي (القحطاني:٢٠١٧، ٣)، وأخذت الدول المتقدمة بسياسات واستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية للجامعات فيها؛ من خلال تبنى الحكومات لخطط وطنية تهدف إلى تحسين جودة التعليم العالي ومخرجاته، والعمل على إعادة هيكلة مؤسساته وتشجيع التغيير في ثقافة النظم التعليمية الجامعية بما يضمن تحسين ورفع كفاءة أداء الجامعات (غبور: ٢٠١٨)، مما جعل معظم الجامعات تتوسع في نشاطها خارج الحدود الوطنية، وهذا التوسع شمل الحجم والنطاق وحتى التعقيد. ومن ثم بدأت الأدبيات التربوية تكشف عن المفاهيم والخصائص والتحديات المتعلقة بالتدويل، ورصد مبرراته، وتأثيراته على الجامعات (الحبيشي: ٢٠١٩).

ويعتبر تدويل التعليم العالي المدخل الرئيس الذي تتبناه الجامعات حول العالم لمواجهة التأثيرات المتلاحقة للعولمة وما تفرضه من تحديات، من خلال القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولي والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم الجامعي (خاطر:٢٠١٥)، وقد أكدت العديد من الدراسات التربوية أهمية تدويل التعليم الجامعي؛ فقد أشار (مطر: ٢٠٢١) إلى أن تدويل التعليم الجامعي لم يعد ترفاً تسعى إليه الجامعات المتقدمة، بل أصبح ضرورة لجميع نظم التعليم الجامعي فرضتها تداعيات العولمة من جهة، والرغبة في تعزيز التنافسية والمكانة العالمية من جهة أخرى، واعتبر (البيز، والثويني:٢٠٢١) التدويل وسيلة الجامعات لتحقيق أهدافها في التنوع في المخرجات من الطلاب والأبحاث وتحقيق التعاون والانفتاح على الأنظمة الجامعية المتطورة وتعزيز القدرات البحثية وتحقيق التميز، وأكدا الأقطش وخضرا(Al-Agtash&Khadra:2019) على أهمية المكونات الأساسية للتدويل في أنظمة الجامعات مثل(الحراك الطلابي الدولي، التعاون الدولي البرامجي، الشراكات، التدريب الداخلي، والتعاون البحثي)، كما ذكر (الدجدج: ٢٠١٦) أن الجامعات التي لم تضمن التدويل في هياكلها ووظائفها لن تستطيع التفوق والمنافسة.

ومع استمرار العولمة بوتيرة سريعة، تقوم الدول بوضع استراتيجيات التدويل لمضاعفة مؤشرات تقدمها في مجالات البحث والتدريس والخدمات الدولية بمشروعات طموحة في كل المجالات، حيث أطلقت جامعة كيوتو في اليابان استراتيجيات التدويل من خلال المشاريع البحثية والتعاون الدولي، وتم اختيار المشروع البحثي SPIRITS الفلسفة

كترجمة وفهم الثقافات الأخرى متعدد التخصصات من أجل تدويل ثنائي الاتجاه (جمال الدين : ٢٠١٩: ٥٣٣) ، كما أكدت المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها على أهمية تفعيل التعاون الدولي في مختلف المجالات ومن ضمنها المجال التعليمي، وأن تكون خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة في التصنيفات الدولية(وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠)، كما حددت خطة التعليم الجامعي المستقبلية(آفاق) عدداً من الأهداف الاستراتيجية التي تحقق ريادة الجامعات على المستوى الدولي(وزارة التعليم:٢٠١١)

وبالرغم من أهمية تدويل التعليم الجامعي، إلا أن هناك خشية مبررة من قبل بعض الدول وفقا لنظرية الانتشار الثقافي وكيفية استقبال العنصر الجديد، بالتقبل أو الرفض، قهراً وإعارة، أو اقتناع وقدوة. ومن حدوث تعارض بين الأخلاق والقيم والمبادئ الموجودة في الثقافات المحلية وبين الثقافات الوافدة، فقد يؤدى الانبهار بإحدى الثقافات إلى التبعية الثقافية أو قبول أي طرح مقدم رغم تعارضه مع الثقافة المحلية (عبد الرزاق: ٢٠٠٩). مما يستوجب أن يلازم عملية التدويل نوعاً من الحماية أو التحفظات تكون ضابطة عند تطبيقه، خاصة وأن التعليم متعدد الثقافات من ملامح التعليم الدولي، والذى يتمثل في تطوير البرامج والأنشطة التعليمية لتلائم الاختلافات الثقافية، وتستهدف التنمية ووعى الشباب، وتأكيد اتجاهات تؤدى الى التضامن الدولي وفهم الثقافات الأخرى، واكتساب مهارات وكفاءات تمكنهم من الحياة في السياق الدولي، واكتساب الطلاب للغات الأجنبية مقوم مهم من مقومات التدويل، حيث إن اللغات الأجنبية تساعد على الانطلاق نحو التعليم الدولي، وأساس الابتعاث للخارج للحصول على الدرجات العلمية والتبادل العلمي، وتعمل على استيعاب ثقافة الشعوب الأخرى والتعايش معها (الدجدج: ٢٠١٦، ٤٧٦).

من ثم كانت مسألة التعاون والتكامل في تدويل التعليم قضية ثقافية من الدرجة الأولى، تلتحم فيها الأصول مع الفروع، يلزمها نوع من الضوابط الحازمة التي تعمل على حفظ متطلبات، ومبررات التدويل، وسواء اتصال ثقافي، أو غيره من عولمة، أو انتشار (عبد الله: ٢٠١٥)، يكون فيها الضبط من المفاهيم الحاكمة للتدويل، وبخاصة في بلد له من الخصوصية الثقافية كالمملكة العربية السعودية، وهو موضوع البحث الحالي؛ حيث يتطرق لقضية تربوية مهمة ألا وهي وضع تصور مقترح لمبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظر خبراء التربية.

مشكلة البحث:

استشعاراً للفرص والتحديات التي تفرضها البيئة العالمية المعاصرة على التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، اتجهت سياسات تطوير التعليم العالي السعودي نحو إضفاء البعد الدولي والعالمي على خططها، لتحقيق تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء مجتمع المعرفة، ويلبي متطلبات التنمية الشاملة.

فقد أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على أهمية تفعيل التعاون الدولي في مختلف المجالات (وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠)، واستجابة لتطلعات الرؤية حرصت وزارة التعليم على أن تجعل التعاون الدولي في التعليم الجامعي هدفاً استراتيجيا

تسعى لتحقيقه (وزارة التعليم، وكالة التعاون الدولي:٢٠٢٠)، كما أشارت خطة التنمية العاشرة (١٤٣٥-١٤٤٠) فيما يخص تدويل الجامعات إلى جملة من الأهداف منها؛ الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، وتلبي حاجة سوق العمل(وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة:٢٠١٥)، كما يُعد التدويل من أبرز ملامح نظام الجامعات الجديد؛ حيث يتيح هذا النظام للجامعات إنشاء فروع لها خارج المملكة، كما يسمح بافتتاح فروع للجامعات الأجنبية داخل المملكة وفق الضوابط التي تقرها الدولة.

وبالرغم من اهتمام الجامعات السعودية بمدخل التدويل إلا أنه لازالت الحاجة ملحة لتحقيق متطلباته، وتجاوز معوقاته، ومواجهة تحدياته. فقد أكدت دراسة كلٌ من (العامري:٢٠١٧ والقحطاني أ:٢٠١٧)، حاجة الجامعات السعودية لوضع خطط استراتيجية خاصة بالتعاون الدولي والشراكات الدولية، كما أشارت دراسة كل من (العتيبي:٢٠٢٠ والخازم: ٢٠١٨)، أن برامج التعاون الدولي في الجامعات السعودية لا تتسم بالاستدامة، ومحصورة في مجالات محددة، مع ضعف البيئة التنظيمية، وعدم وجود لائحة منظمة لهذه الأعمال، وافتقار برامج ومشاريع التعاون الدولي لعنصر التقويم، بالإضافة للقصور وأظهرت نتائج دراسة (البيز، والثويني:٢٠٢١) أن أهم التحديات التي تواجه تدويل الجامعات الحكومية السعودية: ضعف توافق متطلبات الحراك التعليمي بين الدول حيث تظهر ضرورة أن تتوافق أُطر المؤهلات الوطنية، أو تكون قابلة للمقارنة مع نظيراتها في الدول الأخرى، وزيادة المنافسة العالمية في جذب الخبراء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين.

تأسيساً على ما سبق وبالنظر لهذه الإنجازات من جانب، والتحديات من جانب آخر، فإنه لا تزال هناك جهوداً مطلوبة لتفعيل التدويل ضمن إطار تنظيمي إستراتيجي، والمحافظة على المقدرات الثقافية للمجتمع السعودي، باعتباره جانب مهم أولته القيادة السياسية والتعليمية أولوية في جميع المجالات ومن ضمنها التعليم، مما يتطلب البحث عن ضوابط موضوعية (أكاديمية واجتماعية) تتماشى مع الثقافة الإسلامية، وتتلازم مع عملية تدويل التعليم الجامعي السعودي، بما يمكنها من الوفاء بمتطلبات التدويل على الوجه الأمثل. باعتبار أن المملكة العربية السعودية من أكثر الدول الجاذبة (إسلامياً، وعربياً، واقتصادياً)؛ لما تتمتع به من مكانة دينية واقتصادية، إذ تعمل على زيادة قدرة الاستيعاب في جامعاتها من الطلبة العرب والأجانب لتوليد دخل من الرسوم الدراسية للطلبة الدوليين، والسعي لتعزيز هيبتها، وافتتاح فروع لها في الخارج، وتبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عالمياً، وتطوير المناهج لتصبح عالمية (العنزي، والدويش:٢٠١٥، ٥٢٥)، ومن ثم يتبلور السؤال الرئيس للبحث الحالي على النحو التالي:

ما التصور المقترح لمبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظر خبراء التربية؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

١- ما مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي؟

٢- ما المقصود بالضوابط الأكاديمية لتدويل التعليم الجامعي؟

٣- ما المقصود بالضوابط الاجتماعية لتدويل التعليم الجامعي؟

٤- ما درجة موافقة خبراء التربية حول مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي؟

٥- ما درجة موافقة خبراء التربية حول ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي للتعرف إلى:

١. مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي.

٢. ضوابط تدويل التعليم الجامعي.

٣. درجة موافقة خبراء التربية حول مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي.

٤. درجة موافقة خبراء التربية حول ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي.

٥. تقديم تصور مقترح لضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي.

أهمية البحث:

- تناوله لقضية تدويل التعليم الجامعي، باعتبارها قضية تمس أحد القضايا الحيوية في جسد التعليم العالي السعودي، خاصة وأن تضمين البعد الدولي يعد أحد أهم أهداف التعليم الجامعي المعاصرة، وأحد السمات التي تحدد مكانة التعليم الجامعي وأدائه على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- طبيعة التعليم الجامعي السعوي الذي يسعى إلى بناء مجتمع المعرفة، وامتلاك أبناؤه مهارات القرن الواحد والعشرين، من خلال الانفتاح على كافة منابر المعرفة في ضوء ضوابطه ومعاييره الإسلامية السامية. مما يستدعي وضع ضوابط موضوعية لهذا التدويل ضمن السياق الاجتماعي والثقافي والديني للمملكة العربية السعودية.
- توجيه اهتمام القائمون على سياسية التعليم بالمملكة العربية السعودية نحو ضوابط التدويل القائمة على المبررات الدافعة له، لتوجيه مزيد من الاهتمام وتوظيف قضية التدويل في التأكيد على التنافسية، ومبدأ التعاون، واحترام التباين الثقافي وإتاحة الفرص في تخصصات تناسب التطورات العالمية، وطبيعة المجتمع السعودي.
- توجيه أنظار أصحاب القرار السياسي والتعليمي لقضية ضوابط تدويل التعليم السعودي؛ باعتبارها قضية أمن وطني تحتاج لتكاتف العديد من الجهات في تحقيقيها بشكل مناسب وفق ثقافة المجتمع السعودي وطموحات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، والعمل على مد الجسور العلمية للاستفادة من الاتجاهات العالمية في قضية تدويل التعليم العالي، والعمل على تطبيقها بما يتناسق وثقافة المجتمع واحتياجاته وإمكاناته.

حدود البحث:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي وضوابطه من وجهة نظر خبراء التربية. وتتمثل المبررات في المبررات (السياسية، الأكاديمية، الثقافية والاجتماعية، الاقتصادية) باعتبارها التصنيف الأكثر شيوعاً في الأدبيات التي تتناول تدويل التعليم. كما حددت الباحثة الضوابط (الأكاديمية والاجتماعية)، وقد تم الاقتصار على هذين الضابطين: باعتبار الضوابط الاجتماعية تمثل أهم دوافع الرفض والقبول في آن واحد، وبخاصة في مجال الثوابت والمتغيرات، مما يؤكد أن يتلازم مع التدويل ضوابط اجتماعية؛ لضمان القبول الاجتماعي وعدم التعارض مع النسق القيمي والاجتماعي والديني، أما الضوابط الأكاديمية فلكون التدويل يعد هدفاً من أهداف التعليم العالي السعودي، ويشمل جميع أبعاد المنظومة الأكاديمية، مما يستلزم وضع ضوابط تضمن السمعة الدولية للمملكة، والتنافسية، وفي ذات الوقت الإفادة من الخبرات الدولية بما يثري الجانب الأكاديمي، ويتناسب مع احتياجات الوطن وأبناؤه معرفياً وأكاديمياً.
- **الحدود المكانية والبشرية:** خبراء في التربية؛ وهم عينة من أساتذة كليات التربية في الجامعات السعودية، تخصص: أصول تربية، تربية مقارنة، وسياسات تعليمة بمرتبة (أستاذ–أستاذ مشارك).
- **الحد الزماني:** تم تطبيق أداة البحث في الفصل الأول من العام الدراسي ١٤٤٤هـ.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث على النحو التالي:

- **المبررات:** في اللغة برَّرَ برَّرَ يبرِّ، تَبْرِيراً، فهو مُبرِّر، والمفعول مُبرَّر: برَّر العملَ ونحوَه سوَّغه؛ زكّاه وذكَر ما يبيحه من الأسباب والمعاذير. (الفيروز آبادي: ٢٠٠٨، ١٨١)
- **الضوابط:** في اللغة اسم فاعل من الفعل ضَبَطَ، وهو لا يخرج في العموم عن ثلاثة معان؛ ملازمة الشيء وعدم مفارقته، وحفظ الشيء بالحزم، ومنه ضبط البلاد، والقوة في أداء العمل مع الإتقان. والضبط حفظ الشيء بالحزم حفظاً بليغاً (ابن منظور:١٤١٤، ج٧، ٣٤٠).

لا يخرج المعنى الاصطلاحي للمبررات والضوابط عن معانيهما اللغوية، ويرتبط معناهما بما يُضاف كل منهما له؛ تبعاً لكل تخصص، أو مجال، أو موضوع.

- **تدويل التعليم الجامعي:**

التدويل: في اللغة جاء في المعجم الوسيط، لفظ دولي مقابلاً لجعل الأمر دولياً، أي يقوم على أساس التعاون بين الدول (مجمع اللغة العربية:٢٠٠٤، ٤٤١)

وفي الاصطلاح: "السياسات المحددة والبرامج التي تضطلع بها الحكومات والنظم والمؤسسات الأكاديمية والإدارات الفردية للتعامل مع العولمة" (العنزي، والدويش: ٢٠١٥، ٥٢٦).

والمقصود بتدويل التعليم الجامعي: إضفاء البعد الدولي على وظائف الجامعة وبرامجها الأكاديمية وأنشطتها التعليمية، وتفعيل التعاون الأكاديمي بين الجامعات، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والقومية (مطر:٢٠٢١، ١١٧٠)

والمقصود بمبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي في الدراسة الحالية: المسوغات الدافعة لتدويل التعليم الجامعي السعودي، والقواعد الحازمة الأكاديمية والاجتماعية لضبط عملية التدويل، وللمشاركة في التنافسية الدولية، بهدف تحقيق مجالات دولية في التعليم الجامعي السعودي، في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من خلال التعاون الدولي المبنى على احترام الآخر والتبادل المشترك، سواء داخلياً أو خارجياً.

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى الدراسات والبحوث العربية، والدراسات والبحوث الأجنبية، وسيتم عرضها من الأحدث للأقدم على النحو التالي:

(أ) الدراسات والبحوث العربية:

دراسة (الحربى: ٢٠٢١)، هدفت إلى التوصل لنموذج مقترح لتطوير دور القيادات الأكاديمية في تدويل البحث العلمي بجامعة الملك خالد، من خلال: التعرف على واقع دور القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد في تدويل (الإنتاج العلمي، النشر العلمي، وتوظيف الإنتاج العلمي)، من وجهة نظر أفراد العينة، كما هدفت إلى تحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد العينة وفقا لمتغير (الجنس، الكلية، سنوات الخدمة)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وتوصلت إلى عدد من النتائج منها، موافقة أعضاء هيئة التدريس كانت بدرجة منخفضة حول بعد (تدويل الإنتاج العلمي)، وموافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة على بعدي (تدويل النشر العلمي، وتدويل توظيف الإنتاج العلمي)، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينة وفقا لمتغير (الجنس، الكلية، سنوات الخدمة)، وانتهت الدراسة بنموذج مقترح أوصت أن تتبناه الجامعات السعودية.

دراسة (البيز، والثوينى: ٢٠٢١)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التدويل بالجامعات الحكومية السعودية، لبناء رؤية مقترحة لتطوير نظام تدويل الجامعات الحكومية السعودية، وتم تحليل الوضع الراهن من خلال استخدام مصفوفة التحليل الرباعي نموذج (Swot Analysis)، وتحديد أهم نقاط القوة والضعف، وأهم الفرص والتحديات لتدويل الجامعات الحكومية السعودية تبع ذلك إعداد رؤية مقترحة لتطوير تدويل الجامعات السعودية، لتحقيق أهداف

التدويل بفعالية من خلال إقامة تكامل حقيقي بين الجامعات السعودية والجامعات الدولية المتميزة. ، وأهم التحديات التي تواجه تدويل الجامعات الحكومية السعودية: ضعف توافق متطلبات الحراك التعليمي بين الدول حيث تظهر ضرورة أن تتوافق أطر المؤهلات الوطنية، أو تكون قابلة للمقارنة مع نظيراتها في الدول الأخرى. وزيادة المنافسة العالمية في جذب الخبراء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين.

دراسة (أبو حميد: ٢٠٢١) هدفت الى تحديد درجة موافقة أعضاء هيئة التدريس على ضوابط انشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي مستخدمة الاستبانة وطبقت على عينة من أعضاء هيئة تدريس في خمس جامعات سعودية ، وتوصلت الى موافقة أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية جداً على ضوابط انشاء الفروع في السعودية ، وحصلت الضوابط المتعلقة بالمتعلقة بالجودة المرتبة الأولى ثم الضوابط المتعلقة بالجامعة الأم ، ثم الضوابط المتعلقة بالفرع ، ثم الضوابط المتعلقة بهيئة التدريس ، ثم الضوابط المادية ، ثم الضوابط الاكاديمية ، وجاءت الضوابط الطلابية في المرتبة الأخيرة.

دراسة (الجاسر: ٢٠٢٠)، وهدفت إلى التعرف على متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، والوصفي الارتباطي، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، طبقت على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٢٣٠) عضو هيئة التدريس ممن لديهم خبرة، ويدرسون بأسلوب التعليم عن بعد، بكل من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وأشارت نتائج الدراسة أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد (التنظيمية، البشرية، التقنية) كانت متوسطة بكلا الجامعتين، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد تبعاً لمتغير الجامعة، وكانت لصالح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري الدرجة العلمية، والخبرة في مجال التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد.

(ب) الدراسات والبحوث الأجنبية:

دراسة ويجن، وجانبو، ومانليزو (Wei Jin, Jianbo Wen &Manl Zhou : 2020) هدفت الى تحليل خطط التدويل في الجامعات البحثية الصينية وتعرف على أهداف واستراتيجيات خطط التدويل ومعوقات تنفيذها، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، مركزة على أداة تحليل الوثائق، والمقابلة لعينة من مجتمع الدراسة، وهم عينة من الموظفين بالجامعات (أعضاء هيئة تدريس، واداريين مشاركين في صنع الخطة، وكان من أهم نتائج الدراسة بأن التدويل في الجامعات الصينية لا يزال في مرحلة التخطيط قصير المدى، ولم يصل إلى مرحلة النفيذ بعد، كما أشارت

نتائج الدراسة إلى ضعف مشاركة الكليات في أنشطة التدويل، كما أن مفهوم التدويل في حد ذاته يختلف من جامعة إلى أخرى، ومن وحدة إلى أخرى داخل الصين.

وهدفت دراسة (Uralov : 2020) للبحث في تدويل التعليم العالي في أوزبكستان، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة على المقابلات مع المديرين التنفيذيين للجامعة الأجنبية العاملة في أوزبكستان، مع توسع استخدام التقارير والوثائق والاحصاءات لتوفير رؤية شاملة لجهود أوزبكستان لتدويل التعليم العالي، كما تم مراجعة الأدبيات لإثراء المناقشة والتحليل الذي ركز على عمليات تدويل التعليم العالي في أوزبكستان، واستخدمت الدراسة منهج التحليل النوعي لتحليل الفوائد التي تعود على أوزبكستان في سياق تدويل التعليم، وأكدت نتائج الدراسة أن تدويل التعليم العالي أصبح ذا أهمية متزايدة على الساحة الدولية، كما يُسهم في تدويل التعليم العالي في تطوير التعليم العالي في جمهورية أوزبكستان، ويضمن استقرار تنافسية جامعات أوزبكستان مع الجامعات العالمية، كما يُسهم في استخدام منهجية جديدة لمحتوى التعليم العالي، والتعرف على المعايير العالمية في التدويل، وهو بمثابة أداة رئيسة في تحويل نظام التعليم العالي في أوزبكستان إلى مركز تعليمي ينفذ برامج تعليم دولية.

دراسة الأقطش وخضرا (AL-Agtash,Khaadra :2019)، هدفت الى تعرف على حال التدويل في الجامعات العربية الأردنية، واستخدام تجربة الجامعات الأردنية الألمانية في بناء معايير تقييم أداء الجامعات، مع وضع تصور عملي لتطبيق التدويل باعتباره بعدا هاما للتعليم العالي، ولتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة عدة خطوات منهجية، فالخطوة الأولى ركزت على جمع البيانات من مصادر مختلفة، مستعينة بالتقارير والعروض التقديمية من اتحاد الجامعات العربية واليونسكو، وجامعة الدول العربية والمؤتمرات والمنتديات العالمية، ثم تحليل عناصر البيانات والمؤشرات لتصور التعليم العالي في الدول العربية من حيث، عدد الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج الأكاديمية ومخططات الحراك، ومؤهلات أعضاء هيئة التدريس، ونسبة الإنفاق على البحث والتعاون الدولي، وبهذه العناصر وتحليلها تم تحديد عناصر التدويل، ثم استخدمت البيانات الواقعية للجامعة الأردنية الألمانية كمعايير لتقييم التدويل، وأما الخطو الثانية، ركزت على رسم نماذج لتوضيح العناصر والحقائق والاتجاهات، واستخدمتها الدراسة لتوضيح وضع ظاهرة التدويل في الجامعات العربية، وأما الخطوة الثالثة، فقد تم تحليل التدويل في الجامعات الأردنية الألمانية، التي تقدمت مثال عملي للتدويل، مثل الحراك، وتنفيذ البرنامج، وتحويل المعارف، وجودة الأداء الداخلي والقيمة المضافة الاقتصادية والمعرفية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تنقل الطلاب والموظفين هو المفتاح الأساسي للتدويل ويسهم إلى حد كبير في تطوير المهارات لسوق العمل، وأن هجرة الكفاءات تعد قضية هامة في الوطن العربي، ويمكن استغلالها في دعم روابط أفضل في (الحراك الطلابي الدولي، والتعاون الدولي البرامجي، والشركات والتدريب الداخلي والتعاون البحثي الدولي).

دراسة لى بينو (Le Beau:2018) هدفت للتعرف على تأثير نموذج دي وايت في نسخته المعدلة ٢٠٠٢م على فاعلية تدويل التعليم، مع تقييم عملية التخطيط المؤسسي عن طريق استكشاف عمليات التخطيط للتدويل من خلال الأبعاد التالية : (الإدارة، والمناهج، والقبول الدولي، والشراكات الدولية، وخدمات البحث العلمي، والخدمة الطلابية الدولية)، كما تهدف الدراسة أيضا إلى تعرف على العلاقة بين التخطيط للتدويل وتقييم نتائجه ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وبعض أدواته مثل تحليل السجلات المؤسسية لجامعة كابيتال سيتى (CCU) في الولايات المتحدة الأمريكية، كما استخدمت المقابلة مع أصحاب المصلحة في الجامعة، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها : بذلت الجامعة جهودا كبية من أجل التدويل حتى أصبحت مؤسسة معترف بها دوليا في مجال تدويل التعليم الجامعي كما كانت عملية التدويل متطابقة مع عجلة دي وايت، وتعمل كدورة مستمرة، حيث اتبعت دورة (Shewhart) بشكل منهجي كجزء من عملية التخطيط المؤسسي باستثناء بعض الوحدات، وقد أظهرت النتائج أيضا التزاما عاليا بالتدويل في الأبعاد التالية : التخطيط للتدويل، وكيفية قيام الجامعة بتحليل السياق وتحديد الأولويات، تنفيذ التدويل في المبادرات والأنشطة، تحليل الوضع الحالي لوحدات الجامعة لتقييم التدويل وتحديد التحديات العالمية، وخطة الجامعة المستقبلية ونظام الحوافز لتحفيز أعضاء هيئة التدريس، ودمج التدويل في التدريس والبحث.

التعليق على الدراسات السابقة:

يُعد البحث الحالي مكملاً لما جاءت به الدراسات التي تتناول تدويل التعليم الجامعي بعامة، ويشترك معها في جملة من القواسم، ويختلف عنها في بعض النقاط يمكن توضيحها كالتالي:

- اتفاقه مع الدراسات السابقة في تناوله قضية التدويل، باعتبارها قضية حاكمة في تطوير التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، ولاسيما أن هناك من المبررات التي تدعو إلى ذلك.
- استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة في بعض إجراءاتها المنهجية سواء الميدانية أو النظرية من بيانات ومعلومات، هذا بالإضافة إلى إسهامها في مناقشة المفهوم من حيث الممارسات في الواقع.
- كما أنه يتشابه مع دراسة (أبو حميد: ٢٠٢١) في استخدام مصطلح ضوابط تدويل التعليم، إلا أن البحث الحالي يختلف عنها في البحث عن الضوابط الأكاديمية، والضوابط الاجتماعية بشقيها الرسمي وغير الرسمي، ودراسة ابو حميد (٢٠٢١) اقتصرت على ضوابط اشاء فروع الجامعات الأجنبية في المملكة.
- اشتركت في موضوع تدويل الجامعات السعودية مع دراسة كل من (البيز والثويني:٢٠٢١، الحربي: ٢٠٢١، العتيبي: ٢٠٢٠، العامري: ٢٠١٧، الدجدج: ٢٠١٦، أبو عمة: ٢٠١٤)

- يشترك مع الدراسات السابقة في تأكيده على أن هناك اتجاهاً قوياً ومتنامياً لضرورة تدويل التعليم الجامعي في الكثير من مجالاته، ودعوة توصيات البحوث السعودية إلى ذلك، وغيرها من الدراسات والبحوث التي نادت بتطوير التعليم الجامعي متخذة التدويل مدخلا للتطوير.

ومع ما سبق إلا أن البحث الحالي ينفرد عن الدراسات السابقة في تناوله للمبررات الدافعة نحو وضع ضوابط موضوعية لتدويل التعليم الجامعي السعودي، مع محاولة وضع ضوابط مقترحة لتدويل التعليم الجامعي السعودي، مثل دراسة الموجهات عند (الحربي:٢٠٢١)، ودعوة (أبو عمة وآخرون: ٢٠١٤) عند الحديث عن التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، المسيرة والإنجاز. لذا قامت الباحثة بوضع تصور مقترح لضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي وهو ما لم تتناوله أي دراسة سابقة في حدود علمها.

أدبيات البحث:

تستعرض الباحثة بدايةً أدبيات البحث كخلفية نظرية له، وفيما يلي يتم تحليل كل ما يتعلق بمفهوم تدويل التعليم الجامعي السعودي ومبرراته وضوابطه.

أولا: مفهوم تدويل التعليم الجامعي:

تعددت مفهومات تدويل التعليم، وفق الهدف والسياق المجتمعي لعملية التدويل. فقد أشارت ويجن ومانليزو (Wei Jin, Jianbo Wen &Manl، Zhou: 2020) أن تدويل التعليم عملية للتطوير ولمواجهة المنافسة الدولية المتزايدة في عصر العولمة ، وهو منهج علمي تتخذ فيه الجامعات سلسلة من الإجراءات لدعم السياسية الوطنية لتحقيق البعد الدولي في التدريس والبحث وتطوير الإدارة من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية وسمعة التعليم العالي " (P: 68)، كما حاول روبسون ، وويلبلورج (Rosbson & Wihlborg: 2019)، وضع تعريف قائم على الفاعلية والحركة من منظور التعاون حيث أشار التعريف إلى أن تدويل التعليم الجامعي يعنى" حركة قائمة على التعاون تعمل على تحسين جودة التعليم والبحث، وتعزيز فهم الباحثين والطلاب للقضايا المجتمعية لتحسين التفاهم والتبادل بين الثقافات ودمج البعد الدولي بها" (P: 32)، كما أشارت (الهنائية : ٢٠١٩) إلى أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي هو إضفاء البعد الدولي على الوظائف الأساسية للجامعات والمتمثلة في العملية التعليمية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتعاون الدولي ، وذلك من أجل تعزيز قدرتها التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً، وتحقيق التميز الدولي بجودة برامجها الأكاديمية وبحوثها العلمية وخريجيها وشراكتها الدولية (ص٣٦٠)، ويشير التدويل إلى " مجموعة العمليات التي تهدف إلى دمج البعد الدولي في أهداف ومهام التعليم العالي الوطني من خلال ، التخطيط الاستراتيجي والتطوير التنظيمي، وحراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والمناهج الدراسية والشراكات الأكاديمية ، والبحث العلمي، والاعتراف المتبادل بالشهادات والعلمية، بما يؤدى الى تكوين التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة مع

المؤسسات الدولية المعنية بالتعليم، والوصول للتكامل وتحقيق الأهداف المشتركة والميزة التنافسية والحصول على مكانية متميزة دولياً" (حامد: ٢٠٢٢، ٢٠).

ومن خلال مناقشة المفهوم في إطاره التربوي والاجتماعي، يمكن تعريف تدويل التعليم الجامعي على أنه حركة تربوية قائمة استجابة لتداعيات العولمة، ولمواجهة التنافسية الدولية، بهدف تحقيق مجالات دولية في التعليم الجامعي بوظائفه المتمثلة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، من خلال التعاون الدولي المبنى على احترام الآخر والتبادل المشترك، سواء داخلياً أو خارجياً.

ثانياً: أهمية تدويل التعليم الجامعي السعودي

يعتبر التدويل من أهم المكتسبات للتعليم الجامعي، مما يستوجب الاتجاه نحو الانفتاح والحراك الأكاديمي، والمشاركة العلمية والبحثية، وتفعيل اتفاقيات التعاون والشراكات التعليمية؛ وتظهر أهمية تدويل التعليم كما وضحه (عبد القادر:٢٠١٦، البيز، والثويني:٢٠٢١، مطر: ٢٠٢١) فيما يلي:

١. يتيح للجامعات الدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات بكافة المجالات.
٢. تنشيط اقتصاديات الدولة بالمزيد من الاستثمارات التي تعتمد على نتائج البحوث العلمية والمشروعات.
٣. يسمح بالحراك الدولي لكلٍ من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، على مستوى منظم من قبل مؤسساتهم أو بصورة عشوائية فردية وفق ظروفهم الخاصة، بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات الجامعات الرائدة.
٤. التوسع في الشبكات الرقمية أو الالكترونية التي تربط الأنشطة العلمية والبحثية للجامعات على المستوى الدولي.

وعليه فإن لتدويل التعليم بالجامعات السعودية أهمية كبيرة، تتضح في عائده عليها؛ حيث يعمل على سهولة تبادل الخبرات بينها وبين الجامعات المتقدمة، ويمكنها من مسايرة الانتاج البحثي المتقدم، وزيادة قدرتها على المساهمة في حل المشكلات المحلية والعالمية، وكما يعود بالنفع المادي على الجامعة بصفة خاصة والمجتمع السعودي بصفة عامة حال استثمار المعرفة الاستثمار الأمثل وتصديرها للخارج.

ثالثاً: أهداف تدويل التعليم الجامعي السعودي

تتعدد أهداف تدويل التعليم الجامعي، ويمكن إيجاز هذه الأهداف كما ذكرها (مطر: ٢٠٢١، الدجدج:٢٠١٦، خاطر:٢٠١٥) كالتالي:

١. زيادة الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير والبحث في القضايا الدولية التي تتعدى الحدود.
٢. دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات وبعضها من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.

٣. تحسين جودة التعليم والتعلم لتهيئة أعضاء هيئة التدريس والطلاب بشكل أفضل ليكونوا مواطنين عالميين مع إتاحة الفرصة للطلاب للالتحاق ببرامج دراسية غير متوافرة في بلادهم، وتحسين قدرات أعضاء هيئة التدريس.

٤. طرح برامج عالمية في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

٥. الارتقاء بمستوي السمعة الدولية للجامعات، وذلك ببناء القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم الجامعي، والتأكيد على الطابع العلمي والأكاديمي لتنمية التفاهم والتعاون الدولي المشترك.

٦. تشجيع الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة.

٧. التأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل لتوليد مصادر للتمويل الذاتي للجامعات.

٨. تحقيق التقارب الثقافي بين الأمم والشعوب وتأصيل الهوية القومية.

٩. تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة والتعاون الأكاديمي وغيرها من آليات الربط بين مؤسسات التعليم الجامعي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر الحدود.

رابعاً: مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي

تشكل المبررات دوافع رئيسة لدمج البعد الدولي في التعليم الجامعي، وتنطوي على غايات ووسائل مختلفة للتدويل، وتحقق مجموعة كبيرة من الفوائد، كما تعكس الأولويات والفرص المتاحة. وقد أشار (عبد القادر:٢٠١٦) إلى أن مبررات تدويل التعليم إنما جاءت كإشارة إلى أن التدويل من الأمور التي احتلت مكانة بارزة، لا سيما في ضوء الاتجاهات المعاصرة للتجارة العالمية، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والحاجة إلى تنمية التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات.

وبقدر وضوح مبررات تدويل التعليم العالي، تكون السياسات والاستراتيجيات واضحة، مما يسهم بدرجة كبيرة في ابتكار سياسات وبرامج وممارسات جديدة على المستوى المؤسسي والمحلي والدولي، مما يجعل تدويل التعليم الجامعي مجالاً حيوياً للتجديد والتطوير ومصدراً للابتكار (الفقي:٢٠١٧، ٧٥).

وتعد قضية تدويل التعليم أحد مسارات التطوير في منظومة التعليم الجامعي في السعودي، "وأن ما طرحته الدراسات من توصيات بناء على نتائجها، أو ما تم مناقشته في ساحة المؤتمرات والندوات وغيرها، أنما يؤكد الحاجة إلى وضع ضوابط لتدويل التعليم الجامعي وأنه لم يعد ترفاً علمياً، وإنما خيارا استراتيجيا له مبررات علمية، تضع فواصل بينه وبين الكثير من الضغوط المحتملة في المستقبل" (الحربي: ٢٠١٦، ٢٩). ويمكن تفصيل مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي كالتالي:

١. **المبررات السياسية:**

تعتبر المبررات السياسية من أقوى المبررات التي تدفع الدول والمؤسسات نحو تدويل التعليم العالي، حيث تؤكد على دور التعليم العالي كشكل من أشكال الاستثمار الدبلوماسي للعلاقات السياسية والاقتصادية المستقبلية مع الدول الأخرى.

والمملكة العربية السعودية بلد عربي إسلامي له خصوصيته الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، ولها من الجذور الحضارية والدينية، بالإضافة إلى استقرار المملكة الاجتماعي والسياسي وتمتعها بموقع جغرافي متميز بين الدول الأسيوية والأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي مما يسهل جذب شركاء أجانب في مجال التعليم (الحربي: ٢٠١٦)، إضافة إلى أن التوجه نحو التدويل يؤثر إيجاباً على السياسة الخارجية وسمعتها وتقدمها.

ولقد استطاعت المملكة من خلال خططها التنموية الخمسية تحقيق تنمية سريعة وشاملة خلال فترة وجيزة، وشملت معظم محاورها الأساسية والبنية التحتية، حتى استقرت بتوجهات رؤية المملكة ٢٠٢٣٠، لتتفاعل مع منجزات التنمية في سباق حضاري متوازن، لتحقيق أهدافها التي تضمنت محور وطن طموح، ومجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، وكان التعليم عصب ومرتكز تلك المحاور. وفى إطار هذه الرؤية تعمل حكومة المملكة على إحداث تطورات كبيرة تشمل جميع القطاعات في الدولة، وقد أولت قطاع التعليم اهتماماً كبيراً، والتزمت نحوه بالكثير من الالتزامات التي تسعى إلى النقلة النوعية للتعليم الجامعي، ومنها تطوير منظومة التعليم للوصول بطلابها إلى تحقيق نتائج إيجابية متقدمة، والحصول على تصنيف مرتفع في مؤشرات التعليم العالمية (الدش، والمحيميد: ٢٠١٩).

كما ساهمت القرارات السياسية بالمملكة في تفعيل التعاون الدولي في كثير من المجالات ومنها مجال التعليم الجامعي، إضافة للتوجه نحو خصخصة العديد من مؤسسات التعليم العالي، بدايةً بثلاث جامعات (جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل).

٢. **المبررات الأكاديمية:**

ترتبط المبررات الأكاديمية ارتباطاً مباشراً بتحسين جودة التعليم، وتطوير عملية التعليم والتعلم، وتحقيق التميز في الأنشطة العلمية والبحثية، وتلبية المعايير الأكاديمية الدولية. وتعد تلك المبررات أحد أهم الأسباب التي فرضت الأخذ بالتدويل على النظم التعليمية بجميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

وبالرغم من التطور المتزايد ونمو التعليم الجامعي السعودي، إلا أنه لازال في حاجة ماسة إلى زيادة التفاعل مع المتغيرات الأكاديمية العالمية، وهناك العديد من المبررات الأكاديمية التي تدعو إلى ذلك، منها:

- ظهور التنافس الحاد بين الجامعات المرموقة عالمياً في استقطاب وجذب الطلاب الأجانب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، أو لتصدير الخبرات الأكاديمية والبحثية، كما أن هناك حاجة ماسة إلى توفير التعليم

الذي يعزز المعرفة العالمية، والمهارات اللازمة لسوق العمل، واللغات من أجل أداء مهني واجتماعي أفضل في بيئة دولية متعددة الثقافات (غبور: ٢٠١٨، ٨٥).

- تعزيز جودة التعليم وتلبية المعايير الأكاديمية الدولية، والتكيف مع المستجدات والاستفادة من العناصر التي تعزز التدويل، مع توفير نموذج أكاديمي مشترك في جميع أنحاء العالم، وإنشاء فروع للجامعات (البيز والثويني: ٢٠٢١، ٤٦٣).
- تزايد الطلب العالمي على التعليم الجامعي للطلاب والموظفين وانتشار استخدام اللغات، وبخاصة اللغة الانجليزية دولياً في التدريس والبحث العلمي، والاتجاه نحو التعليم عن بعد واستخدام الإنترنت في التدريس والبحث، مع توفير فرص للطلاب الدوليين الذين لا يستوعبهم أسلوب التعلم التقليدي حالياً (الجاسر: ٢٠٢٠، ٢٦٤).
- بناء وإقامة الشراكات الدولية الفعالة بين المؤسسات المحلية والأجنبية للتعليم الجامعي عبر تطبيق أنشطة مؤسسية متنوعة مثل: توقيع مذكرات التفاهم الدولي، وتدشين برامج منح الدرجات الثنائية المشتركة، والانتساب إلى المؤسسات الأجنبية للتعليم الجامعي (القحطاني أ: ٢٠١٧)، فقد أشارت دراسة (عبد القادر: ٢٠٢١) والتي تم تطبيقها على خبراء التربية في المملكة، إلى ضرورة استحداث نمط من الجامعات المنتجة بنسبة ٩٨,٢%، واستحداث نمط جامعات الشركات بنسبة ٩٦,٩%
- بناء القدرات المؤسسية للجامعات، وتحقيق مكانة وسمعة عالمية، ونمو جودة التعليم وتطوير المناهج والمقررات الدراسية، وتحقيق المعايير الأكاديمية الدولية، وتوفير برامج واتفاقيات، وبرامج توأمة ومنح مزدوجة، وظهور تخصصات جديدة ومتنوعة، وتعلم مهارات جديدة لسوق العمل الدولي (سالم ، والدهشان ، وبدوى : ٢٠٢١: ، وعيسى: ٢٠١٦) (Nasirov, et al., 2022) ، فقد قامت جامعات سعودية بعقد اتفاقيات توأمة بينها وبين عدد من الجامعات العالمية كأمريكا ، وسنغافورة ، وبريطانيا ، وماليزيا، فعلى سبيل المثال اتفاقيات التوأمة بين جامعة الملك سعود والذى يمثل (٥١) اتفاقية مع جامعات عالمية، و٢٧ مع معاهد عالمية، واتفاقية جامعة الملك عبد العزيز مع بعض الكليات الأمريكية، وجامعة جازان مع جامعة موناش في استراليا، وجمعة فينا، وألباما، وبوتا في أمريكا، وجامعة دالهوزي في كندا وغيرها (أبو عمة واخرون: ٢٠١٤).
- الاستفادة من الهيئات والمراكز المتخصصة الأكاديمية السعودية في عملية التدويل، كهيئة تقويم التعليم، ومبادرات الوزارة التي تعمل على تحسين الأداء، والكراسي البحثية الممولة من الدولة، مثل الكراسي الممولة بالمشاركة، والكراسي الذاتية ضمن الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم

والتقنية، ومراكز التميز البحثي المدعومة من الوزارة في الجامعات السعودية (الداود : ٢٠١٧، العبد الجبار : ٢٠١٧)، والمؤتمرات التي تقيمها الوزارة والجامعات ومشاركة أعضاء هيئة التدريس بها(أبو عمة، وأخرون : ٢٠١٤).

- الاستفادة من الإدارة العامة للتعاون الدولي والتي تسهم في مد جسور التواصل المعرفي بين الجامعات السعودية، كما تهتم بتنمية العلاقات الدولية بين المملكة ودول العالم، وإدارة الاتفاقيات واللجان المشتركة، وتهتم إعداد الاتفاقيات العلمية والتعليمية بين المملكة والدول العربية والاسلامية الصديقة (وزارة التعليم، وكالة التعاون الدولي: ٢٠٢٠).
- الاستفادة من مشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي (وزارة التعليم العالي: ٢٠١٣)، حيث وفر فرص ابتعاث للطلاب السعوديين في أفضل جامعات العالم، هذا بالإضافة إلى مشروع التأهيل لرفع كفايات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المرموقة التي لها خبرات بحثية متميزة، بالإضافة إلى مشروع ترجمة الكتب العالمية في مجال التعليم العالي
- الاستفادة من التصنيف السعودي، والذى يرصد برامج التعليم، والتخصصات والمؤهلات التي تقدمها كافة المؤسسات التعليمية، وقطاعات التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وتصنيفها وتحليلها، كما يضع معالم واضحة ومحددة لمسارات التدفق والانتقال والتقدم داخل النظام التعليمي وفق معايير ثابتة وموحدة في ضوء المعايير الدولية لتصنيف مستويات ومجالات التعليم؛ للمساعدة على تدويل برامج التعليم الوطنية ومؤهلاتها المكتسبة، وتبويبها في مجموعات متجانسة من مجالات التعليم، وتخصصاته، ومستوياته قابلة للمقارنة والتدويل على الصعيد الدولي. (وزارة التعليم: ٢٠٢٠: ١٣)، وأيضا نظام الجامعات السعودية الجديد ويضم العديد من المزايا والتي من أهمها تقويم النظام الجامعي في السعودية، وفتح المجال للجامعات لتحويل الجامعة إلى شركة استثمارية، (مجلس شئون الجامعات السعودية: ٢٠٢٢).

٣. **المبررات الثقافية والاجتماعية:**

يمثل العامل الثقافي والاجتماعي أهمية في تعزيز التعاون الثقافي وفهم قيم التعددية، والحفاظ على الهوية الثقافية، وتنمية قيم المواطنة العالمية، وتنمية اللغات الأجنبية لدى الفرد، وزيادة التماسك الاجتماعي والثقافي (القحطاني أ: ٢٠١٧) وفهم الثقافات المتنوعة، ويتم ذلك بتضمين الأفكار والمضامين الدولية في البرامج الدراسية القائمة، مثل: قيم احترام التنوع الدولي، والتعددية الثقافية بين الأفراد والمجتمعات، وقيم الحوار والتسامح والسلام العالمي. (أحمد: ٢٠١٨، ٣١).

ويعتبر تنامي الاتجاه نحو السلام، والتفاهم العالمي، والحوار بين الحضارات، واحترام الثقافات المتنوعة، وغيرها من المفاهيم التي تشجع على تبادل المعرفة والثقافات، من المبررات القوية نحو تدويل التعليم العالي السعودي.

والمملكة العربية السعودية لها من الجهود الواضحة في نشر ثقافة التسامح والسلام خلال مسارين أساسيين، هما : المسار الأول وهى الجهود والمبادرات التي تم تأسيس آليات الحوار على المستوى الإسلامي من خلال مؤتمر مكة المكرمة منذ ٢٠٠٨م والحرص على تدريس التربية والثقافة وفقه الاختلاف وآدابه، ودعوة الدول للتعاون فيما بينها لتطوير مناهج دراسية متوازنة تعزز والتسامح والسلام وحقوق الإنسان والانفتاح والتحاور مع الأديان والحضارات الأخرى، وتم توقيع اتفاقية مركز الملك عبد الله للحوار في أكتوبر ٢٠١١م ، وأما المسار الثاني فهو احتضان المملكة للمؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب والذى عقد في الرياض ٢٠٠٥م، كما تعمل مؤسسة الأمير محمد بن سلمان عقد منتدى مسك الخيرية، ونجحت مشاركة الشباب السعودي في ترسيخ صورة مشرفة عن التسامح والتعايش وذلك من خلال تجربة حياتية في منتدى مسك الخيرية ٢٠١٧ م والتي شارك فيها مختلف أنحاء العالم أكثر من ٦٠ دولة (الأيداء: ٢٠١٩، ٥٧٩).

فلم تعد العالمية مجرد علاقات سياسية أو اقتصادية فقط، فقد امتدت إلى العلاقات الاجتماعية، والمجتمع العالمي في ظل العولمة قائم على إزالة الحدود، وتقليص المسافات وعلى علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأضحى الاعتراف بالتنوع الثقافي واحترامه مطلب تحرص علية المجتمعات، وفى هذا الإطار فإن تدويل التعليم الجامعي يشجع على الحفاظ على الثقافة الوطنية، وفي ذات الوقت تقدير التنوع الثقافي (ضحاوي، وخاطر: ٢٠١٧).

وأشارت نتائج دراسة سعودية أن من أهم الموجهات الاجتماعية لتدويل التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة تدريس الجامعات السعودية، هي رغبة فئات المجتمع في تقديم خدمة تعليمية متميزة لأبنائهم، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، والرغبة في تنمية مهارات التفاهم الاجتماعي والتواصل مع الأخرين (الحربي: ٢٠١٦).

ومن الملاحظ أن هناك بعض المبررات المرتبطة بتعليم المرأة ، والتمكين الثقافي والعلمي للمرأة السعودية وعلاقته ببعض المتغيرات التابعة المتعلقة بالأسرة والتعليم والعمل الثقافي والاجتماعي ومدى تقبلها للتغير، وخروج المرأة للعمل والمشاركة في خدمة المجتمع، هذا التغير في نظرة المرأة السعودية والنظرة لها يجعلها تتطلع إلى مستقبل تعليمي أفضل إذا وجدت فرص تعليمية دولية، داخل الوطن، متمثلة في فتح فروع لجامعات أجنبية، قد يعمل هذا إلى التوسع في تعليم الفتاة، وبخاصة التي لا يرغبن الخروج للتعليم خارج الوطن.

٤. المبررات الاقتصادية:

جاء تدويل التعليم كأحد السبل لدعم الاقتصاد في كثير من الدول، تبعاً لظهور الاقتصاد القائم على المعرفة، وبطبيعة الحال نرى أن التكتلات في التعليم الجامعي تؤدى إلى التغير في العلاقات بين التعليم العالي من جهة والمجتمع والاقتصاد من جهة أخرى عندما أصبحت المعرفة المورد الرئيس في الاقتصاد المتقدم، أي ما يسمى بالاقتصاد العائم على القاعدة المعرفية. (العنزي، والدويش: ٢٠١٥).

وقد أشارت (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ٢٠٠٨، ٦٠) إلى مجموعة من المبررات لعملية التدويل من أهمها متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي، مما فرض على النظم التعليمية تخريج نوعية من الطلبة المؤهلين للعمل به، ومن ثم زادت الرغبة للاستثمار الخاص في مجال التعليم نظرا لعائده الاقتصادي المتميز، وتمويله جنباً إلى جنب مع الدولة.

يشير تقرير التكامل بين الجامعات الوطنية السعودية الذي أعده (مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي: ٢٠١٥)، إلى أن الجامعات السعودية جامعات محفزات تنموية في ذاتها وفى محيطها وتعمل على بناء بيئة مستدامة، وزيادة الاستثمار العام في تنمية الموارد البشرية، ومنح المجتمع بدائل للمنافسة الاقتصادية من خلال الإبداع، والابتكار وانتاج المعرفة والعمل على تدويل التعليم وعولمته، ونشر ثقافة التعايش بين فئات المجتمع (أبو عمة، وآخرون: ٢٠١٥).

وتشهد المملكة العربية السعودية حراكاً اقتصاديٍ أكثر تنوعاً، بحيث ينطوي على محتوى معرفي أعلى، بعيداً عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية. فقد استطاعت المملكة فتح أفاق جديدة لسوق العمل ، لوجود علاقة قوية تربط بين النمو الاقتصادي وسوق العمل ، فكلما أصبح السوق ذات صبغة أكثر دولية أصبح مهيئاً للعمل في البيئة الدولية (غبور : ٢٠١٨، ٨٦)، حيث أشارت دراسة (عبد القادر: ٢٠٢١ ،٤٧) لمستقبل انماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر خبراء إلى ضرورة استحداث جامعة بحثية، وإعداد باحثين سعوديين في التخصصات التي تلبى سوق العمل وتسويق الأبحاث ونشرها في المجلات العلمية المرموقة ، وبذلك تسهم في تعزيز السمعة الأكاديمية للجامعة السعودية وتضعها في أعلى التصنيفات العالمية من خلال تحسين مستوى منسوبيها في اللغة الإنجليزية وتشجيعهم على حضور المؤتمرات المحلية والدولية على اختلافها والمشاركة فيها، وأن تقدم الجامعة السعودية تخصصات بحثية على درجة عالية من العالمية لمواكبة العلم وعصر العولمة.

وهذا ما دعا بعض الدراسات للمناداة بضرورة تقديم صورة لسوق العمل بكل دولة من أجل إلقاء الضوء على جانبي العرض والطلب بدول العالم والمهارات المطلوبة فيما يتعلق بتعيين العمال المهرة وخبراتهم (جمال الدين: ٢٠١٩: ٥٤١). وقد أشارت دراسة (عبد القادر: ٢٠١٦ ،٧) الى أن السوق السعودي يعتمد بشكل كبير على عمالة غير السعوديين، ليس فقط في الوظائف المهنية، ولكن أيضا في العمالة المهارة، وقد أرجعت الدراسة ذلك الى نقص

المهارات لدى خريجي التعليم العالي وعدم التنسيق بين الجامعات والمجتمعات، وإن هذه النظرة الاقتصادية بهذا المنظور إنما يؤدى الى الدور الايجابي لتدويل التعليم على التطور التكنولوجي وبالتالي على النمو الاقتصادي (غبور: ٢٠١٨).

ويمكن الاستفادة من الأودية التي بذلتها المملكة للتحول لاقتصاد المعرفة التي أقرها مجلس الوزراء، وذلك بإنشاء أربع شركات تتبع الجامعات في كل من جامعة الملك فهد (وادي الظهران)، وجامعة الملك سعود (وادي الرياض)، وجامعة الملك عبد العزيز (وادي جدة)، وجامعة أم القرى (وادي مكة)، وهذه الوديان تعزز العمل نحو التحول السريع في اقتصاد المعرفة، كما أن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية، أدى إلى فتح الخدمات التربوية أمام الراغبين من الاجانب في الاستثمار في مجال التعليم العالي بالمملكة، ولعل هذا الرصيد المعرفي بين الاقتصاد والتعليم والتحول الرقمي إنما يمثل رصيد قابل للتطور في ظل تدويل الجامعات، وأن يكون مرتكزاً من ضمن المرتكزات التي تسهم في متطلبات التدويل.

خامساً: ضوابط تدويل التعليم الجامعي

إن المفاهيم السابق الإشارة اليها للتدويل مفاهيم مشروطة، أو تتضمن جملة من الضوابط، قد تكون أكاديمية، أو سياسية، أو مجتمعية، منها؛ التعاون المشترك، أي أن التدويل ليس أحادياً، إمكانية تجربة العلاقات والترابط الاجتماعي، الاعتراف العلمي بالشهادات العلمية، يمثل قيمة مضافة وليس عبئاً على الدولة، مد جسور التفاهم وفهم الثقافات وليس الهيمنة، هذا يعنى أن تعريف التدويل يلازمه ضوابط حازمة عند الاستجابة، ويصعب تطبيقه دونها، ولذا نعنى بالضوابط وضع قواعد حازمة مع قوة اداء العمل والإتقان، أي تلازم القواعد وعدم مفارقتها عن العمل لقضية تدويل التعليم. وقد قسمت الباحثة الضوابط إلى قسمين هما الضوابط الأكاديمية، والضوابط الاجتماعية.

١. الضوابط الأكاديمية:

تعتبر التربية قوة ضابطة لها قيمتها الأخلاقية، وضرورتها الحيوية، للمجتمع الذي يتخذ منها وسيلة لضمان استمراره والحفاظ على تراثه الثقافي وتحقيق تكيف الفرد مع مجتمعه. والتربية سواء مقصودة أو غير مقصودة تعد من أبرز أساليب الضبط الاجتماعي باعتبارها عنصراً من عناصر الثقافة للمجتمع ونتاجاً من نتاجاته (كتبخانة: ٢٠١٩). وتتمثل أهم الضوابط الأكاديمية في تدويل التعليم الجامعي في التشريعات واللوائح والقوانين المنظمة للتعليم الجامعي، والاعتراف بالمؤهلات، والاعتماد والجودة ، والسمعة الأكاديمية ، فقد مرت الجامعات على مر تاريخها بسلسة من التغيرات كان لها آثار مباشرة على كل مظاهر المنظومة الجامعية ، فتطورت وظائف الجامعة من مجرد الدراسة النظرية الحرة الى التدريس المقنن بنظم ولوائح ، حتى استحدثت وظيف خدمة المجتمع ، وتحولت الجامعة على

النموذج النخبوي الانحصاري إلى النموذج الجماهيري المنفتح، ومن سيادة السلطة الأكاديمية للأساتذة إلى هيمنة النزعة التسويقية. (أحمد: ٢٠١٥)، ويمكن طرح أهم صور الضوابط التربوية الأكاديمية فيما يلى:

أشكال وصور الضوابط الأكاديمية:

هناك العديد من صور وأشكال الضوابط الأكاديمية، ويمكن التطرق الى بعض ملامح تلك الأشكال والصور، منها:

(١) التشريعات التعليمية والتربوية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ تدفق الطلاب نحو التعليم خارج الحدود، وتشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة يدرسون خارج حدود بلدانهم في دول متعددة، وأن العدد الأكبر منهم يدرسون في الدول التي تتحدث الانجليزية كلغة أولى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وكندا، وأستراليا، والمتوقع زيادة هذا العدد ليصل إلى ثمانية مليون طالب وطالبة بحلول عام ٢٠٢٥ (ICEF-, 2016). وأثناء الدراسة يتمثل في الخدمات الأكاديمية وتشمل: خدمة تعليمية عامة وخاصة حسب التخصص، وخدمات الدعم، وتتمثل في الاندية الطلابية، والرحلات، والخدمات النفسية وتتمثل في: مقابلة المستشارين النفسيين، وخدمات الدعم المادي، دعم القروض، منح الظروف الطارئة، ودعم الحكومة لمن هم أقل من ٢١عام، ودعم المؤتمرات والندوات، علاوة على التخفيضات في المستشفيات، أما ما بعد الدراسة فتشمل الاستفادة من قواعد البيانات، وخصم على المنتجات واستئجار السيارات (السلمي:٢٠٢١، ٨٦٢).

كما أسهمت قوانين التدويل التعليم العالي في ماليزيا في تسريع وتيرة التدويل في مؤسسات التعليم العالي، والذي يمثل أحد من أبرز أولويات أجندة عمل منظومة مؤسسات التعليم العالي بماليزيا من خلاله تسعى إلى الوصول لتحقيق هدف منشود نحو تحويل ماليزيا لتصبح مركزاً عالياً متقدما في خدمات التعليم العالي (القحطاني ب: ٢٠١٧).

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا تستحوذ على انتشار فروع لمؤسستها التعليمية في الأسواق العالمية، ولعل هذا يرجع لبعض الأسباب منها: لغة التدريس، وهي الانجليزية، البحث عن مصادر متنوعة بعيدا على موازنة الحكومة، والتطلعات المستقبلية نحو تطوير العليم العالي (Wilkins& Huisman , 2012).

كما يتم حراك أعضاء هيئة التدريس بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية ثنائية أو أكثر بين الجامعات تعطى الحق لكل طرف في الاستعانة بهيئة التدريس من الطرف الآخر، ويتوقف نجاح تدويل مؤسسات التعليم الجامعي على مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التدويل (مطر: ٢٠٢١).

كما اتجهت أغلب الحكومات إلى ضرورة التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة، والتي يجرى تنفيذها مع المنظمات الدولية من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي عبر الحدود وتعيين هيئة تدريس أجانب خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية والعلوم الاجتماعية (عيسى: ٢٠١٦، ٢٩).

ويتم قياس تدويل البحث العلمي في بعض التقارير الدولية (مارك كويك: ٢٠١٩)، من خلال المنشورات المؤلفة دوليا والاقتباسات منها، ومن خلال المنشورات التي يغلب عليها الطابع الإنجليزي، وجميع المنشورات المستخدمة كقاعدة مرجعية لقياس الاختلافات عبر الوطنية وعبر المؤسسات في النشر والاستشهادات وهي قاعدة بيانات Scopus، وهي أكبر قاعدة بيانات متاحة اليوم، ومع ذلك أنها لا تغطى الغالبية العظمى من اللغات الوطنية المنشورة.

(٢) الاعتراف بالشهادات والمؤهلات:

من الضوابط المهمة أن تكون للدولة سمعة أكاديمية يتم من خلالها الاعتراف بالشهادات والمؤهلات التي تقدمها، وبالنظر لدولة كالصين فإنها لا تعترف بأية شهادات أو مؤهلات غير تلك التي تقوم بتقديمها من خلال تعليمها الوطني، أو تلك الشهادات الممنوحة وفقا لبرامج شراكة مع جامعات أجنبية، فقد قامت الصين بتوقيع اتفاقيات بشأن الاعتراف المتبادل بالدرجات والشهادات مع جامعات أجنبية فى بعض الدول، منها، اسيوية، وافريقية، وأوربية (عبد الرزاق: ٢٠٠٩).

كما أن السمعة والمكانة والسمعة العلمية للدولة والجامعة، المصاريف الدراسية، القواعد القانونية الخاصة بالإقامة والهجرة (غبور: ٢٠١٨: ٩١)، تعد من صور تلك الضوابط، لان السمعة تعمل على الارتقاء بالمؤسسات الجامعية، وذلك لأنه يضمن بقائها ونموها محلياً، وعالمياً ويسهم في إكساب طلابها المهارات المطلوبة لسوق العمل الدولي (احمد :٢٠١٨، ٣٠). ولعل الاحصاءات التي تشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تستحوذ على أكبر عدد من الطلاب الدوليين، وإن كانت العوامل السابقة لها من الدور في ذلك ، إلا أن هناك عوامل أخرى ، منها " رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم، والمزيد من الاهتمام بالتعليم الجامعي، والتأكيد على البعد الدولي بجامعاتها سواء كان ذلك للتفاعل مع الدول الاخرى المتقدمة منها، أو النامية، أو بغرض تحقيق أمنها القومي والمنافسة الدولية (الدجدج: ٢٠١٦) ، وبخاصة تأكيد بعض رؤساء مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، والمجلس الأمريكي للتعليم، واللجنة الرئاسية حول التعليم العالي على أهمية تدويل جامعات القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى توصيات المنظمات الوطنية الامريكية (الشربيني، والطناوي: ٢٠١٧).

(٣) جودة الاعتماد الأكاديمي:

إن الهدف الأساسي من نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هو التطوير المستمر وسوف يتغلغل هذا التوجه في جميع الانشطة وإن هذا النظام مبني على الافتراض الأساسي أن تلك المؤسسات ترغب في العمل الجاد بمستوى جودة عالي ورغبة مستمرة في التطوير مقارنة بالمعايير العالمية إن لم يكن أفضل منها إذا استطاعت ذلك. إن أهم عمل تقوم به هيئات جودة التعليم العالي والجامعي في معظم دول العالم هو مساعدة تلك المؤسسات على القيام بعملية التطوير والتحسين.

فنرى وزارة التعليم في الصين تقوم بالاعتماد وتعطى التراخيص لهؤلاء الذين تمت الموافقة عليهم بسلطة منح الدرجات والشهادات المعترف بها من قبل الحكومة الصينية، وتقوم الوزارة بدور رقابي شديد على البرامج المشتركة للتأكد من جودتها (عبد الرزاق: ٢٠٠٩)، كما أن معظم دول العالم بها نظام جودة واعتماد أكاديمي، كهيئة جودة التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية.

٢. الضوابط الاجتماعية:

تصدى علماء اجتماع التربية لموضوع الضوابط الاجتماعية في النظام التعليمي بما فيه من مؤسسات تعليمية وتربوية، باعتباره أحد مكونات التنظيم الاجتماعي، وهو ما يشبر في أحد مفهوماته بأنه " العملية التي بموجبها يوجه سلوك الأفراد طبقا لأنماط السلوك المتبادلة والمتوقعة من خلالها يستطيع التنظيم تحقيق أهدافه من خلال مجموعة من القواعد والضوابط التي تنظم سلوك الأعضاء بما يتناسب مع أهداف الجماعة أو التنظيم الذين ينتمون اليه. (عبد الله:٢٠١٥، ٢٤٩).

وترجع أهمية الضبط الاجتماعي في تنظيم الحياة الاجتماعية، كونه ضرورة ملحة لبقاء واستمرار البشرية الكبرى عامة والمجتمعات الصغيرة خاصة، إذ من الصعب أن يتعايش مجتمع أو نسق دون أن يكون هناك مجموعة من الضوابط سواء رسمية، أو غير رسمية تحدد سلوكهم وترسم خطوطاً عريضة لحياتهم بما يتماشى وقيم وقواعد مجتمعهم، بما فيها النظام التربوي والتعليمي (بن جامع: ٢٠١٧). وتتمثل الضوابط الرسمية في السياسات، والخطط، والاستراتيجيات، والأنظمة والإجراءات التنظيمية والقواعد والمبادئ والمعايير والتشريعات الإدارية والقوانين والمراسم واللوائح والتعليمات (ليتيم، وعنصر: ٢٠١٦).

وهذه الضوابط إما أن تكون خارجية تتحقق عن طريق القانون، وإما داخلية تتحقق عن طريق الدين، وإما أن يكون ضبطاً اختيارياً يأتي عن طريق الضمير، وتعمل الضوابط على حفظ النظام (بن خلدون: ١٩٨٣، ٣٠٢). وتظهر صور وممارسات تلك الضوابط في قضية تدويل التعليم وبخاصة الضوابط الرسمية، وغير الرسمية، التي تضعها الدول ومؤسساتها لسير عملية التدويل، مثل القوانين، والخطط، والعقود، وغيرها التي تنظمها الدول ويمكن بلورة أهم تلك الصور في الآتي:

- **الضوابط الرسمية** : وهى تلك الضوابط المتمثلة في أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية، حيث أن الدولة مصدر السلطة والنفوذ والقوة في المجتمع، وتُسهم بدور فاعل وأساس في عملية الضبط الاجتماعي، والهدف منها فرض السيطرة الهادفة سواء أكان عن طريق القواعد المقننة والتنظيمات والتعليمات، أم على شكل تشريعات والتي تلتزم بها كافة المؤسسات ومنها المؤسسات التعليمية والتربوية، ويتم تحديدها بطريقة مقصودة، ومن قبل جهات رسمية تمارس حق الجزاءات في حال المخالفة (كتبخانة: ٢٠١٩)، ويكون فيها القانون واللوائح من أهم تلك الصور التي تضبط ممارسات الأفراد، فعلى سبيل المثال أسهمت قوانين تدويل التعليم العالي في ماليزيا في تسريع وتيرة التدويل في مؤسسات التعليم العالي، والذى يمثل أحد أبرز أولويات أجندة عمل منظومة مؤسسات التعليم العالي بماليزيا، والذي تسعى من خلاله الى الوصول لتحقيق هدف منشود نحو تحويل ماليزيا لتصبح مركزاً عالمياً متقدماً في خدمات التعليم العالي (القحطاني ب : ٢٠١٧). كما أسهمت خطط عمل المجموعة الأوروبية: لحراك وتنقل طلاب الجامعة المتمثل في البرنامج الأوروبي للحراك والمنح ERASMUS، أو كما أطلق عليه لاحقاً (ERASMUS,Plus)، والذي يدعم أكثر من ١٠٠٠٠٠ طالب سنويا في أوربا. كما يُعد تعاقد بعض الجامعات المصرية عام (٢٠١٢/ ٢٠١٣) لأكثر من ١٣ اتفاقية ثنائية تعليمية وبحثية وتدريسية مع بعض الدول العربية والأجنبية. (عيسى: ٢٠١٦: ٦٢)، نوعاً من الضوابط الرسمية.

كما يُعد الدين من أهم النظم الاجتماعية وأخطرها شأناً، لما يؤديه من وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، وفى استقرار وتنظيم المجتمع، فلكل دين قواعده وضوابطه الملزمة لمن يتمسك بها (كتبخانة: ٢٠١٦: ٢٨٠). فالدين الإسلامي يعد مصدراً رئيساً في تكوين الهوية السعودية، ومن أهم ضوابط تدويل الجامعات السعودية، فالدين يعد رسالةً ومقياساً لعمليات وواقعية من خلال دعوته لاكتساب العلم وتحصيل المعرفة، والإفادة المنضبطة من خبرات الآخرين ومعارفهم وعلومهم، والحث على الرحلة في طلب العلم، والمملكة أسوة وقدوة لجميع المجتمعات التي تؤمن بهذه الرسالة، وتحتضن هذه العقيدة والدعوة، ولذا يظل المجتمع السعودي مجتمعاً محافظا على تعاليم ومبادئ الإسلام تاريخياً وحضارياً.

- **الضوابط غير الرسمية:** أما الضبط غير الرسمي يتمثل في العادات والتقاليد والأعراف وما يترتب عليها من سلوكيات، منها ما يتعلق بالسمعة الاجتماعية (الطريف: ٢٠١٥)، وهذه الأعراف والتقاليد هي مجمل التراث الاجتماعي وأسلوب حياة المجتمع (كتبخانة: ٢٠١٩)، أو بالأحرى الثقافة هي جوهر الحياة المعنوية والمادية للمجتمعات.

وسواء كانت الضوابط رسمية أو غير رسمية فإنها تنظم عمليات تدويل التعليم باعتباره مدخلاً تربوياً يدخل في علاقات عديدة ومتشابكة مع الآخرين، وتنهض هذه العلاقات على التفاعل من خلال وسائل اتصال مختلفة ومتعددة

حسب مواقف التفاعل وأهدافه، وقد يتخذ ذلك التفاعل عدة صور تحقق التعاون بين الفرد والجماعات أطراف التفاعل من جهة، وبما يدعم من جهة أخرى البنية الاجتماعية للمجتمع ككل (الفوال: ١٩٩٥، ١٠٩).

منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث: وفقاً لطبيعة البحث الحالي، وتحقيقاً لأهدافه، تم استخدام المنهج الوصفي، وبخاصة عند تحليل الأدبيات التربوية ذات الصلة، وكذا التفسير المنهجي القائم على فهم العلاقات والتفاعلات المجتمعية والتربوية والتعليمية (Anderson & A Aresenault, 2000)، كما تم استخدام أحد أساليب الدراسات المستقبلية، وهو أسلوب دلفاي " Delphi Technique "للوصول إلى تحديد وتقنين لآراء خبراء التربية حول مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي.

وقد طبقت الباحثة أسلوب دلفاي " Delphi Technique "، وهو أحد أساليب حصر مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي، بغية الإجابة عن السؤالين الرابع والخامس من وجهة نظر خبراء التربية، ويُعرف أسلوب دلفاي بأنه" أداة مسحية لعقد مناقشات بين الخبراء، بهدف التوصل إلى درجة الاتفاق العام بينهم فيما يتعلق بتحديد اتجاهات معينة، واحتمالية حدوثها، وزمن حدوثها، وتأثيرها المتوقع"(فيليه والزكي:٢٠٠٣، ٦٨).

خطوات تطبيق أسلوب دلفاي" Delphi Technique " في البحث الحالي:

١. حصر مجموعة من خبراء التربية من أعضاء هيئة تدريس كليات التربية في الجامعات السعودية، في التخصصات: (أصول تربية، تربية مقارنة، سياسة تعليمية، الإدارة التربوية والتخطيط).
٢. تصميم ثلاث جولات من الاستبانات المرسلة إلى الخبراء على فترات متلاحقة، وكانت كالتالي:

أ- استبانة الجولة الأولى: سؤالين مفتوحة، موجهة إلى السادة الخبراء، حول مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظرهم.

ب- استبانة الجولة الثانية: واحتوت على المبررات والضوابط التي حُصرت من الجولة الأولى، بعد حذف المتكرر، وإعادة صياغة العبارات، وتوزيعها ضمن محورين رئيسين (المبررات، الضوابط) وتحت كل محور محاور فرعية، تكونت في مجملها من (٧٢) عبارة

١. استبانة الجولة الثالثة: تضمن العبارات التي اتفق عليها بعض الخبراء في الجولة الثانية، وكانت نسبة الاتفاق فيها من ٩٠% إلى أقل من ٩٥%، وقد أعادتها الباحثة إلى الخبراء لإعادة النظر في قبولها.

مجتمع البحث وخصائص العينة:

تكون مجتمع البحث من خبراء التربية في الجامعات السعودية. وتعرفهم الباحثة إجرائياً بأنهم: أعضاء هيئة تدريس

كليات التربية في الجامعات السعودية في التخصصات: (أصول تربية، تربية مقارنة، سياسة تعليمية، الإدارة التربوية والتخطيط)، بمرتبة (أستاذ واستاذ مشارك)، واعتمدت الباحثة أسلوب العينة القصدية في اختيارهم، وقد شارك في جولات دلفي في هذا البحث عدد (٦٣) خبيراً من التخصصات السابقة كانوا هم عينة البحث. ويوضح الجدول التالي خصائص أفراد العينة.

جدول (١) توزيع أفراد العينة بحسب الرتبة العلمية والتخصص

خصائص العينة		التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	٥٠	%٧٩.٤
	أستاذ مشارك	١٣	%٢٠.٦
التخصص العلمي	أصول تربية	٣٣	%٥٢.٤
	تربية مقارنة	٦	%٩.٥
	سياسة تعليمية	٩	%١٤.٣
	الإدارة التربوية والتخطيط	١٥	%٢٣.٨

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات استخدمت الباحثة بعضاً من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(spss)، وتمثلت في التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى خصائص أفراد العينة، وتحديد نسبة موافقتهم على عبارات الاستبانة.

كما صممت الباحثة استبانة مفتوحة للجولة الأولى باستخدام أسلوب دلفاي" Delphi Technique "، تم تقديمها لخبراء التربية وعددهم (٦٣) خبيراً في الجامعات السعودية، وتم التواصل معهم بعد الحصول على خطاب تسهيل المهمة، عبر إيميلاتهم الرسمية، وتكونت الاستبانة المفتوحة من سؤالين هما: ما مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظركم؟ وما ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظركم؟، وتم تحليلها على النحو التالي:

تحليل نتائج الجولة الأولى:

تم تقديم الاستبانة في جولتها الأولى لخبراء التربية، وتُركت لهم حرية الإجابة بتدوين ما يرونه من مبررات وضوابط لتدويل التعليم الجامعي السعودي، وبعد تطبيقها في الجولة الأولى تم جمعها وتصنيف عباراتها، وقد بلغ عددها (١٠٨) عبارة، ثم أُعيدت صياغتها وترتيبها وحذف ما تكرر مضمونه، لتبلغ (٧١) عبارة، وهو ما يؤكد قوة الاتفاق بين الخبراء في معظم مبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي من الجولة الأولى.

تحليل نتائج الجولة الثانية:

بعد تطبيق الاستبانة الخاصة بالجولة الثانية على الخبراء المشاركين في البحث، والبالغ عددهم ٦٣ خبيراُ، والطلب منهم بإبداء ما يوافقون عليه وما يرفضونه من المبررات والضوابط التي دونت من الجولة الأولى، والبالغ عددها (٧١) عبارة، تمثل المبررات منها (٣٦) عبارة، والضوابط (٣٥) عبارة، جاء تحليل العبارات على النحو التالي:

١. عبارات نسبة الموافقة عليها (٩٥%) فأكثر، وعددها (٦٨) عبارة، وقد تم قبولها ولا تحتاج إلى تقويم مرة أخرى.
٢. عبارات نسبة الموافقة عليها (من٩٠% إلى أقل من (٩٥%)، وعددها (٣) عبارات، وتحتاج إلى تقويم الخبراء.
٣. عبارات نسبة الموافقة عليها أقل من (٩٠%)، وهي عبارة واحدة فقط، وقد تم استبعادها.

جدول (٢) نتيجة تحليل استبانة الجولة الثانية من دلفاي

العبارات	عددها	النسبة المئوية
العبارات المقبولة: حصلت (٩٥%) فأكثر	٦٧	%٩٤.٥
العبارات التي تحتاج إلى إعادة التقويم من جديد: حصلت على (ما بين ٨٥% –أقل من٩٠%)	٣	%٤.٢
العبارات المستبعدة: حصلت على أقل من ٩٠%	١	%١.٣

من الملاحظ من الجدول السابق أن عدد العبارات المتفق عليها بين الخبراء (٧٠) عبارة، بنسبة (٩٨.٦) من المجموع الكلي للعبارات، وهي نسبة اتفاق عالية جداً.

تحليل نتائج الجولة الثالثة:

بعد تعديل العبارات التي حصلت على (ما بين ٩٠% –أقل من٩٥%) من موافقة الخبراء، واستبعاد العبارة الحاصلة على أقل من ٩٠%، تم تصميم الاستبانة بصورتها النهائية واشتملت (٧٠) عبارة، موزعة على محورين: المحور الأول (مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي) ويشمل أربعة محاور فرعية: المبررات السياسية، المبررات الأكاديمية، المبررات الثقافية والاجتماعية، المبررات الاقتصادية، وعدد عبارات هذا المحور (٣٦) عبارة، لكل محور منها (٩) عبارات. والمحور الثاني: (ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي) وعدد عبارات هذا المحور (٣٤) عبارة، ويشمل محورين فرعية: الضوابط الأكاديمية (١٦) عبارة، والضوابط الثقافية والاجتماعية (١٨) عبارة. وقد تم استخدام مقياس ثلاثي، بحيث تراوحت درجات الموافقة بين (١–٣) وفق الفئات (موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة

متوسطة، موافق بدرجة ضعيفة) بحيث تساوي (موافق بدرجة كبيرة) أعلى قيمة (٣)، وتساوي (موافق بدرجة ضعيفة) أدنى قيمة (١).

كما تم الحصول على الصدق الخارجي للاستبانة أداة البحث، من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والأكاديميين بلغ عددهم (١١) محكماً، وذلك للحكم على الأداة، وتصويبها، من خلال المعايير التالية (جودة بناء البعد/ العبارة، ومدى تحقيقها لأهداف البحث، ومناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، ودقة الصياغة اللغوية)، وفي ضوء ملاحظتهم تم تعديل أداة البحث في صورتها النهائية، وكما توضحها الجداول التالية:

المحور الأول/ مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي:

ويتفرع عن هذا المحور أربعة محاور فرعية (المبررات السياسية، المبررات الأكاديمية، المبررات الثقافية والاجتماعية، المبررات الاقتصادية).

جدول (٣) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على محور المبررات(السياسية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
أ- **المُبررات السياسية:**				
توفير مصادر بديلة لتزايد الطلب على التعليم الجامعي.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
فهم العلاقات والتفاعلات الدولية.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
الحصول على تصنيفات مرتفعة في المؤشرات العالمية.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
اضفاء الصفة الدولية للجامعات السعودية.	٦٣	٦١	٢	%٩٧

العـــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
تقليل الفجوات السياسية بين الدول.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
الاستفادة من انضمام المملكة لبعض المنظمات الدولية.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
الانفتاح على أفضل الممارسات العالمية في تجارب التنمية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
بناء شراكات عالمية في التعليم الجامعي.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
منح الدرجات العلمية المشتركة	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
نسب الاتفاق للمحور ككل				%٩٨.٧

يتضح من الجدول السابق أن محور المبررات السياسية جاء بمستوى مرتفع جداً، وبمتوسط نسب اتفاق مرتفعة جداً بلغت (٩٨.٧%) بين السادة الخبراء، ولعل هذا يوضح أن التعليم فى جميع الدول يمثل مسألة أمن وطني وسياسي، والدعوة إلى تدويله بنظرة سياسية يعمل إقامة مناشط من أهمها تقليل الفجوات السياسية بين الدول، والتي أشارت إليها دراسة (الشربيني، والطناوي: ٢٠١٧) أن التدويل يعمل على خفض التوترات ونشر السلام والتفاوض بين الدول، بالإضافة الى حصول المملكة على تصنيفات مرتفعة في المؤشرات العالمية، كما أنه يوفر فرص بديلة لتزايد الطلب على التعليم الجامعي للوفاء باحتياجات المجتمع التعليمية وهذا ما أشارت إليه دراسة (القحطاني: ٢٠١٧) أن تدويل التعليم أصبح من أبرز التوجهات العالمية المعاصرة على مستوى البلدان.

جدول (٤) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على محور المبررات(الأكاديمية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
ب- المُبررات الأكاديمية:				
بناء شراكات عالمية في التعليم العالي.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
جذب شركاء اجانب في مجال التعليم الجامعي.	٦٣	٦٠	٣	%٩٥
تصدير الخبرات الاكاديمية والبحثية السعودية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
انشاء فروع لجامعات أجنبية بالمملكة.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
القضاء على تزوير وتزييف الشهادات الأكاديمية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تحسين مستوى التعليم الجامعي السعودي في التصنيف الدولي.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
زيادة فرص المنافسة في جذب واستقطاب هيئة تدريس في تخصصات نادرة.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
الاستفادة من الخبرات التعليمية العالمية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
توفير نموذج أكاديمي مشترك.	٦٣	٦٠	٣	%٩٥
نسب الاتفاق للمحور ككل				%٩٧.٨

يتضح من الجدول السابق أن محور المُبررات الأكاديمية جاء بمستوى مرتفع جداً، وبمتوسط نسب اتفاق بلغت (٩٧.٨%) بين السادة الخبراء، وهو ما يؤكد الدعوة لتدويل التعليم الجامعي، باعتبار هذه الدعوة من متطلبات التحول الرقمي وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة، كما أنها أحد أهم الأسباب التي فرضت الأخذ بالتدويل في النظم التعليمية بجميع الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

جدول (٥) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على محور المبررات (الثقافية والاجتماعية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
المُبررات الثقافية والاجتماعية.				
تقديم خدمات في المجال الاجتماعي تتفق مع ثقافة المجتمع السعودي.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تعزيز فهم التعارف والتعايش مع الآخر وتقدير التنوع الثقافي.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
توفر فرص دولية في التعليم للفتاة السعودية تحت رعاية الدولة وسيادتها.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تنمية مهارات التفاهم الاجتماعي والتواصل مع الأخر.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
التعريف بالثقافة والتقاليد الوطنية السعودية عالميا.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تزايد الانفتاح الواعي للمواطن السعودي على الثقافات الاخرى.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
التعريف بالشخصية السعودية وتحسين صورتها عالمياً.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
التعايش المنضبط مع ثقافات متنوعة ومتعددة.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
ترسيخ وتعزيز حوار الأديان.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
نسبة الاتفاق للمحور ككل				%٩٩.٢

يتضح من الجدول السابق أن محور المُبررات الثقافية والاجتماعية جاء بمستوى مرتفع، ومتوسط نسب اتفاق بلغت (٩٩.٢%) بين السادة الخبراء، وهي تمثل الترتيب الأول على مستوى المبررات، وأن الخبراء يرون أن التدويل يعمل على تزايد الانفتاح الواعي للمواطن السعودي على الثقافات الأخرى، وفي ذات الوقت يُعرف بالشخصية السعودية ويُحسين صورتها عالمياً، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الشربيني، والطناوي: ٢٠١٧)، ويتماشى مع أهداف أحد برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠ ألا وهو برنامج تعزيز الشخصية السعودية.

جدول (٦) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على محور المبررات (الاقتصادية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	موافق موافق	
المُبررات الاقتصادية:				
توفير مهارات التقنية المطلوبة لسوق العمل.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
إيجاد فرص بديلة للمنافسة الاقتصادية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تبني مبادرات تتعلق بالاستثمار الأمثل	٦٣	٦٢	١	%٩٨
تسويق نواتج البحوث والابتكارات العلمية السعودية.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
التعامل مع التسويق الدولي لمنتجات القرن الحادي والعشرين.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
ربط التعليم العالي بالاقتصاد وسوق العمل محلياً ودولياً	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
جذب شركاء اجانب في الاستثمار في الخدمات غير النفطية.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
إقامة الشراكات العلمية في الجوانب الاقتصادية	٦٣	٦٢	١	%٩٨
توفير فرص عمل للسعوديين في الخارج	٦٣	٦١	٢	%٩٧
نسبة الاتفاق للمحور ككل				%٩٨.٣

يتضح من الجدول السابق أن محور المُبررات الاقتصادية جاء بمستوى مرتفع جداً، ومتوسط نسب اتفاق بلغت (٩٨.٣%) بين السادة الخبراء، ذلك أن الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري هو الاتجاه العام فى المملكة الآن، وهو الاستثمار الأمثل، وربط التعليم العالي بالاقتصاد وسوق العمل محلياً ودولياً، وتوفير مهارات التقنية المطلوبة لسوق العمل، ولعل هذه الاهتمامات والمبررات الاقتصادية قدمت فيها المملكة جهوداً كبيرة بدءاً من خطط التنمية من الخطة الأولى حتى الخطة العاشرة، وتكمل برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

من خلال ما سبق يتضح أن المحور الأول: مبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي، جاءت درجة موافقة الخبراء عليه مرتفعة جداً، وبنسبة بلغت (٩٨.٥%)، وجاء ترتيب محاوره الفرعية من الأعلى إلى الأدنى على النحو التالي:

جاءت المبررات الثقافية والاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة موافقة (٩٩.٢%)، تليها المبررات السياسية بنسبة موافقة (٩٨,٧%)، ثم المُبررات الاقتصادية بنسبة موافقة (٩٨.٣%)، وفي الترتيب الرابع والأخير جاءت المبررات الأكاديمية بنسبة موافقة (٩٧.٨%). وبالرغم من التفاوت في الترتيب إلا أن جميع المحاور الفرعية بلا استثناء نالت درجة موافقة عالية جداً مما يؤكد قوة هذه المبررات الدافعة للتدويل.

ولعل هذه المبررات في مجملها كانت من أهم الدوافع في دراسات سابقة، والدعوة إلى تدويل التعليم الجامعي مثل دراسات (البيز: ٢٠٢١ ، والحربى:٢٠١٧، أبو عمة ١٤٣٣هـ، الدجدج: ٢٠١٦، عبد القادر:٢٠١٦،

العتيبى:٢٠١٦، العامرى:٢٠١٧) وغيرها من الدراسات والبحوث التي نادت بتطوير التعليم الجامعي، إلا أن دراسة (الحربى: ٢٠١٦) والتي تبحث عن موجهات الترخيص لجامعات أجنبية في المملكة كانت الموجهات الاجتماعية في المرتبة الأولى ثم جاءت الموجهات التربوية في المرتبة الثانية، ثم الموجهات السياسية، واخيرا الموجهات الاقتصادية، وإن اختلف الترتيب ، إلا أن البحث الحالي اتفق مع دراسة الحربى في ترتيب المبررات الثقافية والاجتماعية في الأولوية، فهي من المبررات الحاكمة في المملكة، بما لها من خصوصية، وبخاصة فيما تتعلق بمسألة التفاهم والتعايش والتعاون الدولي، والتسامح، وحوار الأديان، وفرصة تعليم الفتاة تحت رعاية الدولة، كما كان من الطبيعي أن يحتل الدافع الاقتصادي مرتبة مرتفعة وبخاصة في ظل ثورة التحول الرقمي، ودعوة المملكة في رؤيتها إلى اقتصاد مزدهر في وطن طموح وحيوي.

المحور الثاني: ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي

ويتفرع عن هذا المحور محورين فرعية (الضوابط الأكاديمية، الضوابط الاجتماعية: الرسمية/ غير الرسمية)

أولاً/ الضوابط الأكاديمية لتدويل التعليم الجامعي السعودي

جدول (٧) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على الضوابط (الأكاديمية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		نسبة الاتفاق
		موافق	غير موافق	
الاعتراف بالشهادات العلمية وفق برامج الشراكة بين وزارة التعليم والجامعات.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
توقيع اتفاقيات وبرتوكولات لتوضيح الغرض من التدويل والضوابط لكل الاطراف.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
أن تكون بنود الاتفاقيات مع الجامعات وفق السياسية التعليمية للمملكة.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
أن تكون الجامعات الأجنبية ذات تصنيف أكاديمي مميز.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
احترام المعاهدات واللوائح الأكاديمية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
ان تكون البرامج المقدمة ذات جودة عالية ومعتمدة.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
أن يكون البحث العلمي ضمن الاتفاقيات المبرمة في المعاهدات.	٦٣	٦٢	١	%٩٨

العـــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		نسبة الاتفاق
		موافق	غير موافق	
اعتماد الشهادات العلمية عن طريق الخارجية السعودية بالتعاون مع الدول المانحة	٦٣	٦٢	١	%٩٨
الالتزام ايجاد هيئة دولية عند مخالفة الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات السعودية والأجنبية.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
توفير فرص تعليمية دولية للطلبة السعوديين تتناسب وسوق العمل.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
بناء شراكات مع دور نشر عالمية تسهم في تسويق البحوث السعودية.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
توفير كافة التسهيلات عند استقدام الاساتذة.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
تضمين مقررات دراسية ترسخ الهوية الوطنية بصفة مستمرة.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
الاعتراف بالشهادات الأكاديمية ذات التعاون المشترك.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
أن تقوم الشراكة وفق قدرات كل دولة وليس على الربحية فقط.	٦٣	٦٠	٣	%٩٥
أن تكون اللغة العربية لغة أساسية مع اللغات الأجنبية.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
نسبة الاتفاق للمحور ككل				%٩٨.٥

يتضح من الجدول السابق أن المحور الخاص بالضوابط الأكاديمية جاء بمستوى مرتفع جدا، وبنسبة اتفاق بلغت (٩٨.٥%)، مما يدل على أهميتها خاصة وأن المملكة بدأت بالشروع في عقد الاتفاقيات للتدويل الجامعي والتوأمة، ودمج البعد الدولي في وظائف الجامعة، بالإضافة للابتعاث للدول المتقدمة، مما يؤكد ضرورة هذه الضوابط.

ثانياً/ الضوابط الاجتماعية لتدويل التعليم الجامعي السعودي

جدول (٨) متوسط نسبة اتفاق السادة الخبراء على الضوابط (الاجتماعية: الرسمية وغير الرسمية) لتدويل التعليم الجامعي السعودي

العـــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
أ- الضوابط الاجتماعية الرسمية:				
احترام سيادة الدولة وسياساتها المتبعة في مختلف مبادرات تدويل التعليم.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
الحفاظ على التقاليد والأعراف الوطنية خلال مناشط تدويل التعليم.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
اعتبار القوانين واللوائح الجامعية المتعلقة بالتعليم العالي السعودي جزء مرتبط بحركة التدويل.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
التأكيد على أن إزالة القيود الاجتماعية لا تعنى قبول أي طرح يتعارض مع النسيج الاجتماعي الوطني في مناشط تدويل التعليم.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
اعتبار التوجيهات الاسلامية في بناء الشخصية الوطنية جانباً أساسيا في مبادرات التدويل.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
توجيه الرأي العام السعودي لقضايا التدويل مهمة وطنية.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
ان أنظمة الضبط الاجتماعي الوطنية مسؤولة عن صون النظام الاجتماعي لدعم مناشط تدويل التعليم.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
اعتبار تمسك الفرد بهويته والتزامه بمسؤولياته الاجتماعية منطلقاً لنجاح مبادرات تدويل التعليم.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
اقناع الرأي العام السعودي بأهمية تدويل التعليم واعتباره مهمة وطنية لإنجاح مناشط التدويل.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
نسبة الاتفاق لمحور الضوابط الاجتماعية الرسمية				**٩٨.٥**
ب- **الضوابط الاجتماعية غير الرسمية:**				
الالتزام بالعادات والأعراف السعودية جزء لا يتجزأ من حركة التدويل.	٦٣	٦٠	٣	%٩٥
تشجيع تعلم اللغة الاجنبية، لا التعلم باللغة.	٦٣	٥٤	٩	%٨٥
اعتبار اللغة العربية متطلب أساسي اجتماعي وثقافي للتدويل.	٦٣	٦١	٢	%٩٧
إتاحة الجامعة لمنسوبيها فرص لتطوير أنفسهم في مجال الاستشارات.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
إسهام الجامعة في تمويل الإنتاج العلمي في مجال الاستثمار المعرفي بقصد تحسينه.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
تحفيز الإنتاج العلمي المتميز في مجال الاستثمار المعرفي بتقديم مكافأة تشجيعية مناسبة.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠

العـــــــــبارة	مجمل الاستجابات	درجة اتفاق الخبراء في جولة دلفاي الثالثة		متوسط الاتفاق
		موافق	غير موافق	
توفير كافة التسهيلات الاجتماعية أمام الطلاب الدوليين.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
الاستفادة من الخبرات الأجنبية المعترف بها في بلادها.	٦٣	٦٣	٠	%١٠٠
الاستفادة من رجال الأعمال في خطوات التدويل.	٦٣	٦٢	١	%٩٨
نسبة الاتفاق لمحور الضوابط الاجتماعية غير الرسمية				**%٩٦.٧**
نسبة الاتفاق لمحور الضوابط الاجتماعية ككل				%٩٧.٦

يتضح من الجدول السابق أن محور الضوابط الاجتماعية، جاء بمستوى مرتفع جداً، وبنسبة اتفاق بلغت (٩٧.٦%)، وجاءت الضوابط الرسمية بنسبة اتفاق (٩٨.٥) والضوابط غير الرسمية بنسبة اتفاق (٩٦.٧)، وكلاهما بمستوى مرتفع جداً، وهذا يؤكد ان الضوابط الرسمية وغير الرسمية تتداخل وتتشابك مع بعضها البعض في المحافظة على مقدرات ونسيج المجتمع السعودي، من خلال الالتزام بالعادات والأعراف السعودية واعتبارها جزء لا يتجزأ من حركة التدويل، مع الاستفادة من الخبرات الأجنبية المعترف بها في بلادها. ولعل هذا يوضح نتيجة تاريخية لدراسة (أحمد: ٢٠١٥) والتي أشارت الى أن تدويل التعليم كان في الماضي من جانب الأساتذة والطلاب بشكل تلقائي وانتقائي، ولكن في الوقت الحالي أصبح تدويل التعليم مؤسسي منظم، تبادر به الدول وتخطط له وتشرف عليه، وتنفذه الجامعات في إطار سياسة تعليمية وطنية موجهة ومحددة، أي انتقل التدويل من الطابع غير الرسمي في كثير من الأحيان الى الطابع المؤسسي الرسمي تشرف عليه الدول وتحدد ضوابطه.

يتضح أن محور ضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي جاء بمستوى مرتفع جداً، بنسبة اتفاق بلغت(٩٨%) وجاء ترتيب محاورة الفرعية على النحو التالي: حصلت الضوابط الأكاديمية على الترتيب الأول بنسبة موافقة(٩٨.٥%)، تليها الضوابط الاجتماعية بنسبة (٩٧.٥%) وتتبق الضوابط الاجتماعية الرسمية في الترتيب الضوابط الاجتماعية غير الرسمية، حيث حصلا الأولى على نسبة اتفاق بلغت(٩٨.٥%)، بينما الثانية حصلت على(٩٦.٦%)، وبالرغم من ذلك تعتبر جميعها درجة موافقة مرتفعة جداً، مما يؤكد أهمية الضوابط في عملية التدويل للجامعات السعودية.

من خلال ما أشار إليه البحث الحالي في إطاره النظري والميداني، ومن خلال ما يهدف إليه من بناء تصور مقترح لمبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي، في ضوء رأي الخبراء، انطلاقاً مما خرج به من بيانات ومعلومات في الإطار النظري، ومن الدراسات السابقة، بالإضافة إلى التوصل لمبررات وضوابط تدويل التعليم الجامعي السعودي من خلال تطبيق أسلوب دلفي على خبراء التربية في الجامعات السعودية بجولاته الثلاث؛ يمكن

طرح تصور مقترح يعمل على تدويل التعليم الجامعي مراعياً الضوابط الاجتماعية، والأكاديمية التي وافق عليها خبراء التربية-عينة البحث- في قضية تدويل التعليم الجامعي السعودي.

المحور الرابع: تصور مقترح لضوابط تدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

من خلال جهود الجامعات السعودية في عمليات التوأمة، والبعثات، وسياسيات المنح والتوجهات نحو تطوير التعليم، والتصورات التي ظهرت خلال مناقشة قضية تدويل التعليم في الأدبيات التربوية ونتائج الدراسات السابقة، ولنجاح التصور المقترح فإن ذلك يتطلب بعض الشروط الداعمة لتفعيله خلال الممارسات التربوية في البيئة السعودية منها:

- **القناعات الفكرية للتصور المقترح/** يعد التعليم الجامعي من أهم المقومات الضرورية في تحقيق التنمية في المملكة، حيث إنها بيئة تستجيب للمتغيرات الدولية تحت شروط علمية مدروسة، والتدويل من أهم التوجهات المعاصرة في التعليم الجامعي، ويعد مدخلاً رئيساً لمواجهة تأثيرات العولمة.
  - يعد التدويل بمثابة قواعد توجه مسارات التعليم الجامعي في المستقبل، وبخاصة أثر الثورة الصناعية الرابعة.
  - التعرف لمبررات تدويل التعليم الجامعي السعودي، تحفز التوجه نحو الاستجابة لمتطلباته، وتجاوز عقباته، وتحديد ضوابطه.
  - أدت الجامعات السعودية دوراً في تطوير منظومة التعليم الجامعي في كل مراحل التطور والتحولات الاجتماعية، ومع ذلك لازالت تحتاج إلى نوع من التطوير لمواكبة ما يجرى عالمياً في الجامعات المتقدمة.
  - تعد الضوابط الاجتماعية والأكاديمية متطلباً ملازماً لمناقشة قضايا تدويل التعليم السعودي لخصوصية هذا المجتمع الثقافية والاجتماعية، وامكاناته من رأس المال المادي والبشري.
  - الاستفادة من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتمتعها بمكانة عالمية وفتح الخدمات الاستثمارية والتربوية للأجانب.
- **منطلقات التصور المقترح /** ينطلق التصور من:
  - تعد منظومة التعليم الجامعي السعودي نظام وثيق الترابط والتناغم مع كافة الأنظمة في المجتمع ولاسيما أن الهدف الأكبر هو تحقيق رؤية المملكة 2030، فهو يتأثر من كل الأنظمة ويغذيها ويتغذى منها في صورة تكاملية ، فهي تؤكد على سلطة الدولة في توجيه التعليم وقضاياه، داخلياً وخارجياً، حكومياً وأهلياً.
  - وجود وعي ورغبة حقيقية لدى القائمين على التعليم الجامعي، وإرادة في تصميم خطة استراتيجية قابلة للتنفيذ قابل للتنفيذ ومتمشية مع القوانين المحلية والدولية، حتى لا يكون هناك نوعاً من التعارض بين الإطار المقترح والقوانين المعمول بها نظامياً في المملكة، والتي سوف يشملها التدويل.

- الاستفادة من العقول العلمية السعودية الذين تم ايفادهم بالخارج للتدريب، كما يمكن الاستفادة أيضا من طلبة الابتعاث في تنفيذ مشروع التدويل.
- التأكيد على أهمية الثوابت الدينية والثقافية عند مناقشة التصور، وما طرحته نتائج البحث الحالي من ضوابط أكاديمية واجتماعية عند تطبق التدويل، كخيار استراتيجي لتطوير التعليم الجامعي السعودي، كما أن للدين الإسلامي قوة في درجة الاختيار.
- القطاع الخاص والأهلي شريك أساس في امتثال ضوابط تدويل التعليم، حيث يمثل التعليم قضية أمن وطني، فإن المشاركة من جميع المؤسسات تعد واجب ومسئولية وطنية.

- **أهداف التصور المقترح** / يهدف التصور لتقديم عرض المقترحات والتحسينات والتوعية في صورة متطلبات إجرائية محددة، تعالج نقاط القصور في الممارسات ، وتعزز نقاط القوة من خلال تحديد الأنشطة والإجراءات والقرارات اللازمة لتحقيقها، هذا إلى عرض متطلبات تحقيق تلك المقترحات، ويمكن بلورة ذلك من خلال التعاون بين طموحات المملكة في تدويل التعليم الجامعي من ناحية، والمحافظة على مقدرات التعليم من ناحية أخرى عن طريق طرح ضوابط موضوعية، والتي تتمثل في الضوابط الأكاديمية، والضوابط الاجتماعية من وجهة نظر خبراء التربية –عينة البحث–.
- **مصادر بناء التصور المقترح**/ يعتمد بناء التصور على:

- التراث المعرفي في مجال تدويل التعليم الجامعي، من خلال الممارسات الواقعية في جامعات المملكة العربية السعودية.
- التصورات التي ظهرت خلال مناقشة تلك القضية في الأدبيات التربوية والاجتماعية.
- الضوابط الأكاديمية والاجتماعية، وبخاصة كل ما يتعلق بالثوابت الدينية، والأعراف والعادات والتراث الأصيل في المجتمع السعودي.

- **متطلبات التصور المقترح** / يتضمن التصور المقترح بعض متطلبات تفعيل وتدعيم عملية تدويل التعليم في الجامعات السعودية، ومجموعة من الإجراءات والآليات لتحقيق كل مقوم بأبعاده المختلفة، ويمكن عرض المتطلبات فيما يلي:

- جهد تعاوني بين منسوبي الجامعات ووزارة التعليم، يستند إلى نقد وتحليل الواقع والتعرف على واقعه وطموحاته في مسألة التدويل.
- اختيار استراتيجية تتناسب مع فلسفة وأهداف التعليم الجامعي في المملكة من خلال تحديد الأهداف المرجوة في إطار ضوابط التدويل.

- أن تبنى الجامعات السعودية إطاراً مفاهيمياً، يعمل على تنفيذ أبعاده بصورة متكاملة بحيث يشترك فيه ممثلين لمنسوبي الجامعات السعودية في بناء هذا الإطار، والعمل على تنفيذه أبعاده، على أرض الواقع وفق ما يلي:

(١) انشاء عمادة للتدويل الجامعي وتهدف إلى:

- نشر أهمية تدويل التعليم الجامعي والضوابط الاجتماعية والأكاديمية والتربوية المختلفة في الجامعات السعودية.
- القيام بإقامة معارض ومسابقات سنوية تعقد للطلاب وذلك لإطلاعهم على مستوى التنافسية العالمية – مساعدة الطلاب على البحث عن منح أجنبية لاستكمال دراستهم بالخارج، في ضوء متطلبات ثقافة المجتمع السعودي السائدة، والضوابط الأكاديمية والاجتماعية.
- توفير الدعم المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس، للتغلب على التحديات التي تواجههم في الدراسة بالخارج، والنشر العلمي الدولي.
- العمل على التواصل مع الأندية الطلابية السعودية المتواجدة بالجامعات في الخارج، والاستفادة من الخدمات المقدمة ونشرها للطلاب داخل الجامعات السعودية.
- تشكيل فريق على مستوى الجامعات السعودية يتم اختياره من وزارة التعليم، ووكلاء عمادات تدويل التعليم بالجامعات السعودية، تكون مهمته القيام بعمليات التقييم الذاتي من خلال التحليل الرباعي للتعرف على الفرص والتحديات، ونقاط القوة والضعف التي تواجه عملية التدويل.
- إنشاء مرصد للتدويل الجامعي، يهدف إلى رصد التجارب والخبرات الناجحة والاستفادة من تلك التجارب في نجاح تجارب أخرى.

(٢) استحداث تشريعات تربوية تتضمن:

- إيجاد صيغ وقوانين تعمل على فحص التعليم المقدم للطلبة (مناهج دراسية- أنشطة-...)، بما لا يتعارض مع الثقافة الإسلامية السائدة والثوابت الدينية في المملكة.
- الاعتراف بالشهادات والمؤهلات التي تخضع لقوانين التعليم الجامعي بالمملكة، وبخاصة القوانين التي تتعلق بالتعليم الجامعي مثل قانون تنظيم الجامعات الجديد، والتصنيف السعودي المعتمد.
- الاعتراف بالشهادات والمؤهلات التي تصدر بناء على علاقات شراكة وتعاون بين مؤسسات التعليم السعودي وبين مؤسسات أجنبية.

- السماح بالترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود بالمملكة السعودية، في حدود ما توافق علية الدولة وتقره من ضوابط، وتدريس مناهج الجامعة الأم، مع إضافة بعض مواد اللغة العربية والثقافة الاسلامية.
- مشاركة هيئة جودة التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية في مراجعة توصيفات المقررات والبرامج الدراسية للدول.
- استحداث إدارة للعلاقات الثقافية في الجامعات السعودية على غرار التجربة المصرية.
- لا يتم الاعتراف بالشهادات من أي جهة غير معترف بها في البلد الصادر للشهادة.
- الرجوع إلى المستشارين الثقافيين السعوديين في الدول الأجنبية، للاستفسار عن كل ما تعلق بإمكانيات الجامعات، وفى حدود التعاون المشترك.
- التعاون بين الجامعات يكون قائماً على أساس القدرة والإمكانيات العلمية، وليس بغرض التجارة الربحية – التعاون مع دور النشر العالمية سكوبس وغيرها، للوصول إلى السوق العالمي في إنتاج المعرفة.
- استقدام أساتذة وخبراء في التخصصات النادرة لإفادة الأساتذة والمجتمع السعودي.
- العمل على تعلم اللغات الاجنبية، لا التعليم باللغة الاجنبية.

(٢) القيادة الجامعية: يتطلب العمل على تدويل التعليم الجامعي قيادة جماعية تؤمن بأهمية التدويل في الارتقاء بالتعليم الجامعي وقضاياه، من أجل وطن طموح ومجتمع حيوي، وذلك من خلال:

- التعرف على احتياجات وقدرات جميع منسوبي الجامعة، مع أهمية وضعها في الحسبان عند التطبيق.
- إدارة حوار مفتوح حول القضية والمشاركة في اتخاذ القرار بشأنها.
- إطلاق الحرية الأكاديمية للأساتذة في التعبير عن آرائهم، بغض النظر عن اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم حول القضية، وضرورة المشاركة مع المجتمع المحلي في عرض القضية.
- العمل على رسم صلات واضحة المعالم والقسمات بين أهداف التدويل، والعمليات المتعلقة بالمبادرات التي تطلقها الجامعات بالخارج.
- تشجيع الأنشطة الأكاديمية، والأنشطة الطلابية التي تهدف إلى تبادل الخبرات وتطوير بعض المناهج التي تسهم في جذب الطلاب وهيئة التدريس نحو التدويل.

(٣) جعل الطلاب مركز عملية التدويل: هناك اتجاهات مهمة وعملية تعمل على توزيع الحراك الطلابي عالمياً، ولعل من أهمها تعرف الطالب على أهمية المكانة والسمعة العلمية للدولة، والمصاريف الدراسية التي تحتاجها عملية القبول حتى الانتهاء من البرنامج، وأهمية معرفة الطالب القواعد القانونية الخاصة بالإقامة وقوانين الدولة، وقواعد الأنظمة بتلك الجامعات.

- تذليل الصعوبات التي تواجه الطلاب السعوديين للانتقال إلى جامعات أجنبية وفق القواعد المعمول بها، لفترة مؤقتة للحصول على درجة جامعية.
- تدريب الطلاب العمل في مجموعات تعاونية، والعمل في مجموعات صغيرة للمهارات الاجتماعية، مع الاهتمام بلعب الأدوار والمحاكاة، مما يشكل خطوة للوصول إلى ثقافة التعاون والحوار، والقدرة على العمل في فريق دولي.
- التركيز على تحسين مستوى اللغة الانجليزية وبخاصة لدى طلاب السنة التحضيرية في الجامعات السعودية.

(٤) تحفيز هيئة تدريس الجامعات السعودية على المشاركة في عملية التدويل:

- عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات تعريفية لأعضاء هيئة تدريس الجامعات السعودية، والقيادات الجامعية بأهمية تدويل التعليم الجامعي وطرق تطبيقه، والمزايا الناتجة بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس.
- تشجيع أعضاء هيئة تدريس الجامعات السعودية على إجراء بحوث علمية ذات طبيعة دولية في تخصصات مختلفة.
- تقديم حقائب تدريبية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس نحو المشاركة في فاعليات واستراتيجية التدويل على مستوى الجامعات السعودية.
- العمل على زيادة وعى هيئة التدريس بكافة الضوابط الأكاديمية والاجتماعية فى كل مسارات التدويل.

(٥) تدويل البحوث العلمية:

- العمل على إنشاء قاعدة بيانات تتضمن ملفات لملخصات البحوث السعودية، وترجمتها للعديد من اللغات الأجنبية، وذلك بهدف مشاركتها مع تخصصاتها على المستوى العالمي.
- الاستفادة من مراكز التميز البحثي بالجامعات السعودية في عملية التدويل، مثل: (مركز التميز البحثي جامعات الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، وجامعة أم القرى، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- تشجيع الجامعات الناشئة على إنشاء مراكز للتميز البحثي لتدعيم تأهيل البحث العلمي.
- تشجيع الجامعات التطبيقية في المملكة على نشر أهمية تدويل التعليم الجامعي والتعرف على مبرراته والالتزام بضوابطه.
- تشجيع النشر العلمي في أوعية نشر دولية متنوعة، ذات سمعة ومعامل تأثير عال من خلال وسائل النشر.

٦- تدويل بعض المناهج الأكاديمية:

- العمل على تأليف مناهج ثقافية تتضمن مسألة التعايش والتعددية الثقافية والتنوع والتفاعل مع الحضارات العالمية.
- تصميم برامج لجذب الطلاب تسهم في تعزيز ونجاح عملية التدويل.
- الاستفادة من تكنولوجيا التعليم وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة في تفعيل عملية التدويل.
- تدعيم التعليم عن بعد والتعلم الالكتروني، والاستفادة منهم عملية تدويل التعليم.
- تضمين برامج التعاون مناهج عن الثقافة الإسلامية واللغة العربية والمجتمع العربي السعودي.

٧- نشر ثقافة التدويل للجهات ذات العلاقة.

- توظيف الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي كمدخل من بين مداخل الاعلام التربوي يعمل عملية الاتصال التربوي بين الجامعات والمجتمع الدولي، والجهات ذات العلاقة لعملية التدويل.
- تصميم ورش عمل تساعد أعضاء هيئة التدريس على معرفة اتجاهات تدويل التعليم وتطبيقاتها المختلفة.
- توفير مناخ مجتمعي يستوعب ويهيئ تدويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية.
- التوسع في توفير قنوات التبادل الثقافي والأكاديمي بين مؤسسات التعليم الجامعي والجامعات الاجنبية محل الاختيار.
- الحرص على تقديم منشورات توعى الطالب بضوابط التدويل بما يتناسب ودوره الطلابي.

٨- الصعوبات التي قد تواجهه التصور المقترح وسبل مواجهتها:

يعد تجاهل تأثير ثقافة المجتمع العلمي والأكاديمي من أكبر الصعوبات في تحقيق التصور، فقد يؤدى إلى ظهور بعض المشكلات في الاتصال ونقص في التنسيق، وعدم القدرة على التكيف مع ظروف التحول والتغير، ومن الطبيعي أن تكون هناك بعض الحساسية بين الثقافة السائدة في المجتمع الأكاديمي والتصور المقترح، مما يتطلب متابعة الحساسية بصفة مستمرة وتحجيمها حتى لاتصل إلى درجة يترتب عليها فشل التصور المقترح، (شحاتة : ٢٠٠٨ : ٢٦٠)، ولذلك يمكن القول أن نجاح أو فشل الإصلاح يتوقف على فطنة الإدارة الجامعية في المملكة العربية السعودية، وقدرتها على تغيير الثقافة السائدة نحو التدويل في الوقت المناسب، وبما يتمشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويتلازم مع الضوابط الأكاديمية والاجتماعية التي تقنن عملية التدويل في إطار يتناسب مع ما يلي :

- التعاون بين الدول في إطار أخلاقي وأن تكون الأنشطة في وسط روابط التضامن الدولي.
- الاعتماد على معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي المحلية والعالمية.
- العمل على التماسك الاجتماعي والمحافظة على هوية المجتمع السعودي.

- التأكيد على أن التعليم الجامعي خدمة مجتمعية وليس تجارة ربحية بالدرجة الأولى، وإن كان له عائداً استثمارياً.
- توظيف اللغة العربية مع اللغة الإنجليزية في عملية التواصل حتى لا تسيطر لغة بعينها على عملية التدويل.
- تشجيع العقول السعودية والاستفادة من قدرتها، حتى لا يكون هناك فرصة لهجرتها خارج المملكة.
- إنشاء فروع لجامعات أجنبية داخل المملكة العربية السعودية، مع تعزيز قدرة الجامعات السعودية على الاستمرار في النمو.
- العمل على تعزيز مكانة الجامعات السعودية وسعيها إلى تصنيف عالمي وسمعة عالمية.

Abstract

Justifications and controls for the internationalization of Saudi university education from the point of view of education experts

Dr.Amani Mohammed Mohammed Qalyobi
Associate professor of Foundations of Eslamic Education
Umm Al Qura University -Faculty of Education

Keywords: Justifications - Controls - Internationalization of education - Saudi universities

The aim of the current research is to opinion revealed about, the justifications and controls for the internationalization of Saudi university education, from the point of view of a group of educational experts, and then to provide a proposed vision for the Controls for the internationalization of Saudi university education. To achieve the objectives of the research, the researcher used the descriptive approach, and relied on one of the methods of future studies, which is the Delphi method. The search is for experts from among the faculty members, specializations: (Foundations of Education - Comparative Education - Educational Policies - Educational Administration and Planning), Professor and associate professor degrees in Saudi universities, and thus the researcher used the method of non-random sampling through the application of the intentional sample, The number of respondents reached (63) experts, and one of the most important results was that :the justifications for the internationalization of Saudi university education and its controls received a very high degree of approval from the experts, as the percentage of agreement on the justifications was (99.2%) and the percentage of agreement on the controls was (97.6%). Obtaining high rankings in global indicators, benefiting from global educational experiences, enhancing understanding of coexistence with the other, and appreciating cultural diversity. As an integral part of the internationalization process, signing agreements to clarify the purpose of internationalization and its controls for both parties, that foreign universities have an accredited and distinguished academic classification, and based on the results of the research, a vision was proposed for the controls of internationalization of Saudi university education.

المراجع العربية:

- ابن خلدون، عبد الرحمن (١٩٨٣) المقدمة، مكتبة الإهلال، بيروت.
- ابن منظور، جمال الدين (١٤١٤هـ) لسان العرب، دار صادر، بيروت الطبعة: الثالثة – ج ١٥.
- أبو حميد، ندى عبد الرحمن(٢٠٢١) ضوابط إنشاء فروع للجامعات العالمية بالمملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي ، اتحاد الجامعات العربية ، الامانة العامة ، مج ٤١ ،ع٧.
- أبو عمة، عبد الرحمن واخرون (٢٠١٤) التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية "المسيرة والإنجاز"، مركز البحوث والدراسات، وزارة التعليم العالي، الرياض.
- أحمد، أميرة خيري على (٢٠١٨) بدائل مقترحة لتدويل التعليم المستمر كمدخل لتحقيق الريادة بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، مج ٣٣، ع٤.
- أحمد، محمد عبد الرؤف على (٢٠١٥) التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع ١٦٠
- الأيداء، سارة بندر عطا الله (٢٠١٩) ثقافة التسامح والسلام في التعليم السعودي: دراسة تحليلية لوثيقة سياسية التعليم في المملكة ومحتوى بعض المقررات الدراسية في ضوء المواثيق الدولية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع٢٠، ج ٢.
- البيز، جواهر عيسى، والثويني، طارق (٢٠٢١) تطوير تدويل الجامعات الحكومية السعودية: دراسة تحليلية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ١٩٠.
- الجاسر، غادة عبد الرحمن (٢٠٢٠) متطلبات تدويل التعليم الجامعي عن بعد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ع ١٨٨، ح١.
- جمال الدين، نجوى (٢٠١٩) تدويل التعليم الجامعي والتحول الرقمي، مجلة تكنولوجيا التربية، المؤتمر الدولي الأول لقسم تكنولوجيا التعليم، التحول الرقمي ومشكلات التعليم من الفترة ٢-٤ يوليو ٢٠١٩، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، ع٤١.
- حامد، أحمد جابر (٢٠٢٢) تدويل التعليم بأقسام المكتبات والمعلومات المصرية لتحقيق القدرة التنافسية: الواقع والمأمول، المجلة التعليمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات، مج٤، ع١٠.

- الحبيشى، شيماء جبر عبد الله جبر (٢٠١٩) رؤية مقترحة لتفعيل التوأمة كأحد صيغ تدويل التعليم المصري، دراسة تحليلية، دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، مج ٢٥، ع٩.
- الحربي، مزعل (٢٠١٦) موجهات الترخيص لفروع جامعات عابرة للحدود في المملكة العربية السعودية على ضوء التحديات العالمية والمحلية، مجلة كلية التربية، جامعة الاسكندرية، مح ٢٦، ع٥.
- الحربي، ندى مقبل عايض(٢٠٢١) نموذج مقترح لتطوير دور القيادات الأكاديمية في تدويل البحث العلمي: دراسة ميدانية بجامعة الملك خالد، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج١،ع٢.
- الخازم، محمد عبد الله (٢٠١٨) رؤية ٢٠٣٠في تحول الجامعات السعودية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- خاطر، محمد ابراهيم (٢٠١٥) تدويل التعليم: أحد مداخل تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع٨٧.
- الداود، وداد فرحان (٢٠١٧) اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية الواقع، المشكلات، حلول مقترحة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج٣٣، ع١٠.
- الدجدج، عائشة عبد الفتاح مغاوري (٢٠١٦) تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، كلية التربية، مج ٢٧، ع١٠٩.
- الدش، محمد أحمد، والمحيميد، سليمان (٢٠١٩) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة مرتكزاتها من القيم الثقافية الاسلامية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مج ١٢٧.
- الشربينى، فوزي عبد السلام ابراهيم، والطناوي، عفت مصطفى (٢٠١٧) تدويل الجامعات لتعزيز التسامح والتعايش مع الآخر المؤتمر الدولي للجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، التسامح وقبول الآخر، مج ١.
- ضحاوي، بيومي محمد، وخاطر، محمد ابراهيم (٢٠١٧) التربية الدولية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الطريف، غادة عبد الرحمن (٢٠١٥) مقدمة في علم الاجتماع مع موجز قاموس المصطلحات الاجتماعية، ط٢، شركة الرشد العالمية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العامري، عبد الله محمد علي (٢٠١٣) متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية" تصور مقترح"، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.

- عبد الجبار، الجوهرة عبد الرحمن (٢٠١٧) دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية، مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٢٣، ع١.
- عبد الرزاق، فاطمة زكريا محمد (٢٠٠٩) ضوابط التعليم العالي العابر للحدود القومية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول، جمعية الثقافة من أجل التنمية وجامعة سوهاج، بحث مقدم المؤتمر العلمي الرابع – الدولي الأول – التعليم وتحديات المستقبل –، مج ٢.
- عبد القادر، رمضان محمود (٢٠٢١) رؤية مستقبلية لأنماط التعليم العالي السعودي لتلبية احتياجات سوق العمل من وجهة نظر خبراء التربية، مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ع٨.
- عبد القادر، مها محمد أحمد (٢٠١٦) تدويل التعليم الجامعي الأزهري في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، مركز بحوث التقويم، جامعة الملك خالد، مج٣، ع١.
- عبد الله، عبد الله عبد الرحمن (٢٠١٥) مبادئ علم الاجتماع، ط ٦، مكتبة المتنبي، الدمام.
- العتيبي، تغريد خالد إبراهيم (٢٠٢٠) متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض الخبرات العالمية وآراء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، س٤١، ع١٥٨.
- العنزي، سعود بن عيد، والدويش، عبد العزيز سليمان (٢٠١٥) تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ع١٦٣، ج٢.
- عيسى، ثروت عبد الحميد عبد الحافظ (٢٠١٦) الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ع١٦٧، ح١.
- غبور، أماني السيد (٢٠١٨) تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج ٣٣، ع٤.
- الفقي، محمد عبد الله (٢٠١٧) تدويل التعليم العالي: مدخل لتحقيق رؤية مصر في التعليم العالي٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج٣٢، ع٤.
- الفوال، صلاح مصطفى (١٩٩٥) علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة.
- القحطاني أ، ماجد عبد الله مفلح (٢٠١٧)، تدويل التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الإفادة من في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، كلية التربية، مج ١٤، ع٧٨.

- القحطاني ب، ماجد عبد الله مفلح (٢٠١٧) تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة جدة.
- كتبخانة، اسماعيل السيد خليل (٢٠١٩) أسس علم الاجتماع، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
- ليتيم، ناجى، وعنصر، يوسف (٢٠١٦) الضوابط الرسمية وتأثيراتها على الابداع التنظيمي لموظفي المؤسسات الحكومية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع٢٦.
- مارك كوك (٢٠١٩) لوحة لمستقبل العلوم والتكنولوجيا، خدمة الابحاث البرلمانية الاوربية، وحدة الاستبصار العالمي(STOA). بروكسل، الاتحاد الأوروبي.
- مطر، محمد ابراهيم (٢٠٢١) تدويل التعليم الجامعي مدخلا لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل: تصور مقترح، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، ج٨٣.
- الهنائية، خلود محمد حمد (٢٠١٩) أنشطة وتحديات تدويل التعليم العالي في جامعة السلطان قابوس، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، عمان.
- وزارة التعليم العالي (٢٠١٣) الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، ط ٣، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الادارة العامة للتخطيط والاحصاء، الرياض.
- وزارة التعليم (٢٠٢٠) التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية، الرياض.
- وزارة التعليم العالي (٢٠١١) التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض، مركز البحوث والدراسات.

المراجع الأجنبية:

- Al-Agtash, S & Khadra, L. (2019). Internationalization Context of Arabia Higher Education. *International Journal of Higher Education*, *8*(2), 68-81.
- Anderson, G.& Arsenault, N.(2000) Fundamentals Of Educational Research , 2nd Edition ,New York : Routledge Taylor & Francis Group.
- ICEF. (2016). Four megatrends that are changing the competitive landscape ofinternational education. Retrieved from http://monitor.icef.com/2016/11/four-megatrends-changing-competitivelandscape-international-education
- LeBeau, L.G. (2018). A Process Approach to Internationalization – Utilizing De Wit's Internationalization Circle (Modified Version) for Internationalization Planning. International Research and Review: Journal of Phi Beta Delta Honor Society for International cholars. Vol. 7, No. 2.
- Wei Jin, Jianbo Wen & Manli Zhou (2020) What hindered the implementation of university internationalization plan? case study of a top research university in China, *Globalization, Societies and Education*, 18:1, 66-78ا .

- Wilkins, S., & Huisman, J. (2012) the International Branch Campus as Transnational Strategy in Higher Education. Higher Education, 64(5), PP.627- 645

- المواقع الالكترونية:
- الاتفاقيات الدولية، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية (٢٠٢٠) تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠/ ٢٠٢٢/٨
- https://moe.gov.sa/ar/knowledgecenter/DecisionsAndPartnerships/Pages/InternationalAgreements.aspx
- وزارة التعليم، وكالة التعاون الدولي(٢٠٢١) تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠/ ٢٠٢٢/٨
- https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/ag-1443-48.aspx
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٥)، الأهداف والسياسات لخطة التنمية العاشرة، تم الاسترجاع بتاريخ تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠/ ٢٠٢٢/٢
- https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans
- وزارة التعليم، الإدارة العامة للإعلام والاتصال (٢٠١٩) أبرز ملامح ومكتسبات مشروع نظام الجامعات الجديد.
- https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/h-1441-